

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محمد أولحاج

- البويرة -

أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

د/سيواني عبد الوهاب

إعداد الطلبة:

- مزيتي خالد

- مالكي توفيق

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	البويرة	طابوش مولود
مشرفا	البويرة	سيواني عبد الوهاب
ممتحنا	البويرة	بلحنيش عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

إلى الذي تمنيت أن يكون أول من يبارك عملي

هذا إلى الذي تمنيت ألا يغيب في مثل هذا اليوم إلى الروح

التي سكنت روحي

إلى روح والدي الطاهرة

إلى من كانت شمعة تحترق لتضيء دروبي إلى أمي الحبيبة

إلى من تقاسمت معهم أعباء الحياة إلى أخي (ابراهيم) و

أخواتي (صبرينة, مريم, ضريفة)

إلى الذي كان السند والعون إلى الذي بدونه ماكنت وصلت إلى ما وصلت

إليه الآن إلى الذي لاطالمت نظرت إليه كما ينظر الابن إلى أبيه إلى الذين لم

أشعر بجانبه أبداً إلى يتيماً إلى عمي بوجمعة

إلى من تقاسمت معهم أفراحي وأحزاني وسنوات دراستي إلى أصدقائي (مالكي

توفيق, نواري عيسى, زيوي, عمر, مشاط رفيق, قصوري محمد, خيال عنتر)

إلى كل عائلة مزيتي

إلى كل طلبة قسم العلوم الاقتصادية

إلى كل من ساندني في الحياة.

خالد



إهداء

الحمد لله فالق الأنوار ، وجعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على

سيدنا محمد المختار

صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح الوالدين الكريمين .

أما الله في عمرهما.

إلى من ترعرعت معهم ونما تحني بينهم ، إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد إلى من أنار لي الطريق

في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة ، أساتذتي الكرام

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة زملائي وأصدقائي الأعزاء

توفيق



الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فأول شكر لله سبحانه وتعالى وهو الموفق والهادي إلى ما فيه الخير، ثم نتقدم بشكرنا للأستاذ الفاضل سيواني عبد الوهاب الذي تكرم بإشرافه على بحثنا هذا ولم يبخل علينا بمعلوماته القيمة وتوجيهاته المرشدة فله منا كل العرفان والتقدير جزاه الله خيرا

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال مكتبة جامعة البويرة اللذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم لنا

ونشكر كل أساتذة العلوم الاقتصادية على مجهوداتهم

ونشكر كل من قدم لنا يد العون في بحثنا هذا.

الفهرس

	الإهداء
	الإهداء
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	مقدمة
1	الفصل الأول: العولمة والترابط العالمي
1	تمهيد
2	المبحث الأول : السياق المفاهيمي للعولمة
2	المطلب الأول : تعريف العولمة
3	المطلب الثاني : مراحل نشأة العولمة
4	المطلب الثالث : دوافع و أسباب ظهور العولمة
6	المبحث الثاني : مظاهر العولمة والاندماج الاقتصادي للدول
6	المطلب الأول : مظاهر العولمة
10	المطلب الثاني : قنوات الترابط العالمي
13	المطلب الثالث : الأسواق المالية الدولية و آليات التمويل
15	المطلب الرابع : مخاطر العولمة
17	المبحث الثالث : التكامل النقدي و المناطق النقدية المثلى
17	المطلب الأول : التكامل النقدي
19	المطلب الثاني : مفهوم المنطقة النقدية المثلى
20	المطلب الثالث : النظرية الحديثة لمنطقة العملة المثلى
	خاتمة الفصل
21	الفصل الثاني:مدخل عام للسياسة النقدية
21	تمهيد
22	المبحث الأول : السياق المفاهيمي للسياسة النقدية

22	المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها
23	المطلب الثاني : المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية
24	المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية والأغراض الوسيطة
	المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية
28	المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية غير المباشرة
28	المطلب الثاني : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
31	المبحث الثالث : التحديات التي تواجه السياسة
32	المطلب الأول : التوفيق بين أهداف السياسة النقدية
32	المطلب الثاني : تعارض بين دور السياسة نقدية ودور سياسة الحكومة
33	المطلب الثالث : تحديات تواجه الجهاز المصرفي
33	خاتمة الفصل
35	الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة
36	تمهيد
36	المبحث الأول: الاجراءات المتخذة من طرف السلطات
37	المطلب الأول : أنواع الإجراءات المتخذة
37	المطلب الثاني : اتفاقية التمويل الموسع 1995-1998
38	المطلب الثالث : الإجراءات الناتجة عن اتفاق افريل 1994
39	المبحث الثاني: الاصلاحات الاقتصادية والاستفادة من رؤوس الاموال
40	المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية و تحرير رؤوس الأموال
40	المطلب الثاني : الهيئات المساعدة على ترقية الاستثمار
41	المطلب الثالث : فعالية الاستثمارات العربية في الجزائر
43	المبحث الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي على مسار السياسة النقدية
45	المطلب الأول : الإيجابيات
45	المطلب الثاني : السلبيات
46	المطلب الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
47	

48	المبحث الرابع : الآثار المرتقبة في المجال المالي والمصرفي الجزائري وفقاً لاتفاقية الـ " GATS "
48	المطلب الأول : العولمة المالية وأسباب ظهورها
50	المطلب الثاني : أهم الانعكاسات الإيجابية والسلبية على المجال المالي والمصرفي
51	المطلب الثالث : كيفية مواجهة آثار السلبية على المجال المالي والمصرفي الجزائري
53	خاتمة الفصل
54	الخاتمة العامة
57	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
7	تطور التجارة العالمية	01
8	معدلات نمو التجارة في العالم 1998/1992	02
9	حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	03
54	صلاحيات مجلس النقد والقرض	04
57	توزيع المشاريع المصرح بها في الجزائر 2007/1993	05
60	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2000/1990	06

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
30	الصدمات العشوائية في سوق النقد	01
31	الصدمات العشوائية في سوق السلع	02

مقدمة عامة :

يعرف العالم في وقتنا الحاضر تغيرات واسعة النطاق وحركة كبيرة لرؤوس الأموال هي أساس عدة اضطرابات في الأسواق المالية و نتيجة لهذه التحولات أو ما يصطلح عليه بالعمولة ، بات من الضروري التفكير في الآثار المترتبة عن ذلك، في وقت تعددت فيه التكتلات النقدية و المالية والاقتصادية و ذلك بظهور العملة الأوروبية الموحدة والمنظمة العالمية للتجارة، وظهور النقود الإلكترونية، فلا شك أن لهذه التغيرات والتوجهات المختلفة و المتطردة على مستوى العالم أثر على تطور الكتلة النقدية و معدلات الفائدة وبالتالي على التضخم ومنه على النمو والتشغيل والدخل و النشاط الاقتصادي ككل، مما يؤثر بدوره لا محالة على السياسة النقدية.

وهذا ما يوجب إتباع سياسة نقدية رشيدة تضمن الاستقرار النقدي واستقلالية أكبر للبنوك المركزية، مما يمكنها من القيام بوضع و تنفيذ السياسة النقدية التي تساهم في ترقية نمو متوازن ومنتظم للاقتصاد و تصحيح الاختلالات الاقتصادية و المساعدة في المحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي، مع العلم أن البنك المركزي أهم مؤسسة في النظام المصرفي وفي السوق النقدية لا يهدف إلى الربح وإنما إلى خدمة المصلحة العامة. وفي ظل تحول العالم إلى كوكبة موحدة في التعامل الاقتصادي من جانبه التجاري والمالي وايضا النقدي. يجب البحث على كيفية استيعاب الآثار المقيدة للعمولة إلى أقصى حد ممكن خصوصاً على سياستها النقدية.

I- الإشكالية :

انطلاقاً مما سبق يمكن إبراز إشكالية البحث كالتالي :

- ما هي مظاهر تأثير العمولة على أداء السياسة النقدية في الجزائر ؟

إلى جانب هذه الإشكالية تمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي مظاهر الترابط العالمي الناجمة عن العمولة ؟
- هل العمولة تؤثر إيجابياً أم سلباً على فعالية السياسة النقدية؟
- ما مدى تأثير الجزائر بالعمولة في الجانب الاقتصادي؟
- ما هي العناصر التي تستهدفها السياسة النقدية بالدرجة الأولى؟
- ماهي أبرز الخطوات التي قامت بها الجزائر في مجال السياسة النقدية

III- فرضيات البحث : من الفرضيات التي يمكن وضعها ما يلي :

- ◆ من بين مظاهر الترابط العالمي الناجمة عن العمولة بروز المنظمة العالمية للتجارة وانضمام العديد من الدول إليها وكذا الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات في مختلف أقطار العالم.

- ◆ دائما ما تأثر العولمة ايجابا على فعالية السياسة النقدية.
- ◆ الجزائر وفي السنوات الأخيرة بدأت تتأثر بتيارات العولمة, وبدأت تفتتح على العالم في المجال الاقتصادي.
- ◆ تستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى محاربة التضخم والحفاظ على الاستقرار النقدي داخليا كان ذلك ام خارجيا (الحفاظ على قيمة العملة الوطنية).
- ◆ يعتبر قانون النقد والقرض 10\90 من ابرز ما قامت به السلطات النقدية في الجزائر في مجال السياسة النقدية.

أهمية الموضوع :

نظراً أن السياسة النقدية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار النقدي و المالي ودفع النمو الاقتصادي إلى الأمام، ونعلم أن العولمة تشمل الجانب المالي و النقدي، بشكل خاص أكثر منها إلى الجانب الثقافي والفكري، بالإضافة إلى اقتحام العديد من الدول النامية باب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي زادت أهمية الموضوع .

– أسباب اختيار الموضوع : لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع وفق اعتبارات عديدة منها :

لانه يندرج في نطاق تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي ونظراً للقيمة العلمية للموضوع خاصة وأنه من ابرز المواضيع المطروحة على الساحة الدولية. بالإضافة إلى رغبتنا في الوقوف على الجوانب العامة للموضوع و التوصل إلى فهم أكثر لماهية العولمة و ما تهدف إليه، وآثارها على السياسة الاقتصادية بشكل عام.

– محتويات الدراسة

لقد قسمنا بحثنا الى ثلاث فصول حيث كانت كالآتي

الفصل الاول: العولمة والترابط العالمي

الفصل الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

خاتمة عامة

الفصل الاول

العملة و الترابط العالمي

تمهيد:

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي، إلى الزيادة في حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاضم التدفقات الرأسمالية الدولية، مع أجزاء العالم، تترتب عليها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات، في باقي الأجزاء الأخرى، وقد اهتم الاقتصاديون بهذه الظاهرة وفسروها على أساس انه ما يصطلح على تسميته بالعولمة.

المبحث الأول : السياق المفاهيمي للعولمة

نحاول في هذا المبحث أن نتعرض إلى مفاهيم عن العولمة حيث نتطرق إلى بعض تعاريفها، مراحل تطورها، الدوافع وأسباب ظهور العولمة.

المطلب الأول: تعريف العولمة

في الواقع ليس هناك تعريف واحد متفق عليه للعولمة، بحيث يختلف تعريفها من مفكر إلى آخر، ومن مجال إلى آخر، إلا أن هذا لا يمنع من ذكر بعض تعاريفها.

التعريف الأول:

"يمكن وصف ظاهرة العولمة بكونها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي أدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة."¹

التعريف الثاني:

"العولمة هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع، و رؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات."²

التعريف الثالث:

"تعني العولمة بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنيات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى انحصار كبير في سيادة الدولة، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات."³

ولابد أن يأخذ التعريف الشامل للعولمة بعين الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر.⁴

¹ أحلام محمد أمين الادريسي، العولمة حقيقتها وآثارها، دار النهضة القاهرة 2008.

² أحمد يوسف أحمد، قضايا ومفاهيم، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000.

³ الأطرش محمد، العرب و العولمة: ما العمل؟، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 41.

⁴ ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة المفهوم والأبعاد والظاهرة، المكتب الجامعي الحديث جامعة الاسكندرية، مصر، 2007، ص 37.

ويختلف هذا المفهوم للعولمة عن مفهوم الاقتصاد الدولي، حيث أن هذا الأخير يركز على العلاقات الاقتصادية بين دول ذات سيادة وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جدا في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وإدارة اقتصادها. **المطلب الثاني:** ظهور وتطور مفهوم العولمة رغم ظهوره في الستينات بدأ رواجه ابتداء من الثمانينات وتألقه في التسعينات، فإن مفهوم العولمة، يعبر عن حقيقة قديمة تمتد جذورها إلى عصور قديمة، حيث يميز رولانو روبرنسون بين خمسة مراحل للعولمة وهي كالتالي¹:

1- المرحلة الجينية:

وامتدت من أوائل القرن الخامس العاشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث تعمقت في هذه المرحلة الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، وبدأت الجغرافيا الحديثة.

2- مرحلة النشوء:

وامتدت في أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر إلى 1870، حيث تبلورت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين خاضعين لقوانين دولتهم، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، كما بدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

3- مرحلة الانطلاق:

وامتدت من 1870 إلى غاية العشرينات من القرن العشرين، حيث ظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وظهرت المنافسة الكونية، مثل الألعاب الأولمبية، وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي ونشأة عصبة الأمم.

4- مرحلة الصراع من اجل الهيمنة:

امتدت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين، حيث بدأت الخلافات والصراعات الفكرية حول المفاهيم الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية كحقوق الإنسان، التلوث البيئي، الديمقراطية، الرفاهية... الخ.

5- مرحلة عدم اليقين:

وبدأت منذ الستينات، وفي هذه المرحلة أصبح مصطلح العولمة مألوفا في معهد إدارة الأعمال الأمريكية خاصة في الثمانينات، وكان يعني الحركة المعقدة لانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات، مما شجع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية على التوسع في حقل المعمورة بمرمتها².

¹ ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2006، ص 26

² العزى غسان، في جذور العولمة و اشكالياتها، منبر الحوار، بيروت، العدد 37، شتاء، 1999، ص 46

وهكذا بعد انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة، اعتنقت الولايات المتحدة رأسمالية هجومية، تظهرها على أنها صاحبة الرؤية المنتصرة لعالم يعاني من أزمة نظام دولي مائع وغامض يفتقد إلى المعنى¹. وهكذا تبلورت في بداية التسعينات تجمعات إقليمية دفعت بمفهوم جديد في العلاقات الدولية، إلى البروز إلى جانب مفهوم العولمة: الإقليمية التي شجعت التبادل الحر، والسوق المفتوحة، ورفع الحواجز الجمركية وحلت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) محل الـ (GATT) التي عصفت بها جولة لأورغواي التي تدعو إلى تبني حرية تجارية عالمية حقيقية ورفع مختلف الحواجز.

المطلب الثالث: دوافع وأسباب ظهور العولمة.

يصعب إرجاع العولمة إلى عامل واحد أو اثنين، وليس ذلك فحسب بل أن الأسباب و النتائج تختلط، حيث تصبح النتيجة سببا لمزيد من العولمة، و السبب نتيجة أو مظهر آخر من مظاهر العولمة، كما أن هذه الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوي من اثر بعضها، ولكن هذا لا يمنع من أجمال العوامل الرئيسية فيما يلي:

1 - تحرير التجارة الخارجية بين الدول²:

أنشئت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - سنة 1947- بهدف تحرير التجارة الدولية ووقعتها في البداية اثنتان وعشرون دولة التزمت بمبادئ رئيسية هي:

- مبدأ الدولة الأكثر تفضيلا: حيث تمنح الدولة المتاجرة ميزة تفضيلية للدولة المشاركة في الاتفاقية.
- مبدأ المعاملة الوطنية: حيث تعامل السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتفاقية مثل السلع المصنعة محليا.

وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة (OMC) امتدادا للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الـ (GATT) التي تم فيها تخفيض الحقوق على الواردات من 40% سنة 1940 إلى 5% سنة 1994، وتم تعويض الـ (GATT) بالمنظمة العالمية للتجارة في جانفي 1995، أما عن المراحل التي مرت بها الـ (GATT) حتى وصلت إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي:³

- جولة جنيف (1947 Genève): وتم فيها إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 15%.
- جولة نيس (1948 Annecy): وفيها تم تخفيض جديد للحقوق الجمركية بنسبة 25%.
- جولة تركواي (1950 Torquey): وفيها استمر تخفيض الحقوق الجمركية وزوال نظام الحصص.

¹ عبد القادر تومي، العولمة فلسفتها، مظاهرها تأثيراتها، دار الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص 51

² احمد عبد الرحمن احمد، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات، في مجلة العلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، المجلد 26، العدد 01، ربيع 1998، ص 60.

³ اسامة امين الخولي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1998 ص 42.

- جولة جنيف 1956: وفيها انضمت اليابان إلى الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية.
 - جولة يدلون (1960-1962 Dilon): وفيها تم دراسة مشكلة التعريف الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وتم التوصل إلى تعريف قدرها 7%.
 - جولة كيندي (Kennedy): وفيها طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض تعريف السوق الأوروبية بنسبة 50% حتى تتمكن من الدخول إلى السوق، كما طالبت السوق المشتركة بتخفيض تعريف الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تفرضها على السلع المصنعة (كالأحذية و الأقمشة)، وتم التوصل من خلال هذه الجولة إلى تخفيض التعريف الأوروبية دون الأمريكية.
 - جولة طوكيو 1973-1979: وفيها زادت المنافسة الدولية وتم تخفيض التعريف الجمركية على المنتجات الصناعية من 7.2% إلى 4.9%.
 - جولة الاورغواي 1986-1995: وفي هذه الجولة تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كما عولجت عدة مشاكل منها: تحرير المبادلات الزراعية، الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.
- أن المنظمة العالمية للتجارة هي اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، ويشكل إنشاؤها منعطفًا في التاريخ الاقتصادي العالمي، ورغم أن المنظمة العالمية للتجارة تنسق عملها وسياساتها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلا أنها هي الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجارياً، وذلك من خلال تطبيق مبادئها¹.
- لم تكن المنظمة العالمية للتجارة الوسيلة الوحيدة لتحرير التجارة بين الدول، بل كانت الاتفاقيات الثنائية وحتى الاتفاقيات متعددة الأطراف خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة مثل المفاوضات الثنائية لفتح الأسواق بين الولايات المتحدة و اليابان و في مجال التأمين و الخدمات المالية للنفاذ إلى أسواق اليابان، إحدى الوسائل المساهمة في تحرير التجارة العالمية.

2 - حركة التكامل الاقتصادي:²

يعتبر التكامل الاقتصادي اقل أهمية من تحرير التجارة، حيث يقتصر على دول معينة، في حين أن تحرير التجارة تشمل اغلب دول العالم - على الأقل في نهاية - إلا انه يهدف إلى تحرير أكثر للتجارة بتسهيل حركة السلع بين الدول حيث يعمل على تسهيل تنقل عناصر الإنتاج عموماً، بل يتعدى ذلك كونه يهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول المشاركة في التكامل.

¹ عبد الله عبد الخالق، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، في عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والأدب، الكويت، المجلد 8، العدد 2، 1999، ص 12.

² احمد عبد الرحمن احمد، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات، في مجلة العلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، المجلد 26، العدد 01، ربيع 1998، ص 61، 62.

يعتبر مصطلح التكامل الاقتصادي الدولي مصطلحا جديدا نسبيا، حيث لم تكن أي إشارة إليه من قبل 1942- أو بالأحرى في الخمسينات- لكن منذ تلك الفترة اتخذ التكامل قوة دفع كبيرة عند إنشاء المجموعة الأوروبية عام 1958 التي بدأت بستة دول وسلعتي الفحم والحديد وتطورت إلى سوق واحدة عام 1992 وإلى عملة واحدة عام 1999.

ولم تتوقف حركة التكامل الاقتصادي، فحديثا فقط أنشئت منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ونتيجة لذلك زاد حجم التجارة بين هذه الدول بنسبة كبيرة منذ عام 1992 الذي أنشئت فيه المنطقة، ففي عام 1996 قدرت زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك بنسبة 20% وبنسبة 7.5% إلى كندا مقارنة بعام 1992.

استخدمت هذه التكتلات كوسيلة لمواجهة الحروب التجارية بين بعض الدول كاليابان والولايات المتحدة، وذلك لتدعيم القدرة التنافسية للدول عندما تشعر بعدم التكافؤ بينها وباقي الدول، وتسعى إلى الاستفادة من مزايا التكاليف داخل التكتل.¹

المبحث الثاني: مظاهر العولمة والاندماج الاقتصادي للدول

من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى مظاهر العولمة الاقتصادية وقنوات الترابط العالمي التي تعمل على تمكين هذا المفهوم.

المطلب الأول: مظاهر العولمة:

لقد تعددت مظاهر العولمة، إلا أننا نحول التركيز على أهمها والمتمثل في زيادة معدلات التجارة العالمية، وانتقال رأس المال، مما أدى إلى عولمة الإنتاج والتسويق، هذا فضلا عن زيادة الترابط بين الأسواق والبورصات المالية العالمية، وتنامي دور مؤسسات التمويل الدولية وتسارع تحرير التجارة العالمية.²

1. التجارة الخارجية :

نحاول أن نتبع تطور التجارة من السبعينات حتى التسعينات وذلك بعرض صادرات وواردات العالم وكذا تطور الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لإدراك حجم الانفتاح التجاري، وتطور حركة التبادل الدولي.

¹ ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة المفهوم والأبعاد والظاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 65

² العزى غسان، في جذور العولمة و اشكالياتها، ص 70

الفصل الأول: العولمة والترابط العالمي

الجدول رقم 1 إجمالي تجارة العالم مقارنا بالنتائج المحلي العالمي.

السنوات	1970	1980	1985	1990	1993
صادرات العالم (سلع)	313.1	1997.8	1935.2	3437.7	3632.1
واردات العالم (سلع)	332.1	2045.9	1929.4	3566.7	3716.7
إجمالي تجارة العالم (سلع)	646.0	4052.7	3864.6	7004.1	7348.8
النتائج الإجمالي العالمي (بالأسعار الجارية)	2808.0	10830.2	12344.6	21020.5	23578.0
إجمالي التجارة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج العالمي	23%	37.4%	31.3%	33.3%	31.1%
إجمالي صادرات العالم (خدمات)	112.7	458.6	4012.4	818.4	959.9

المصدر احمد عبد الرحمن احمد، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات، في مجلة العلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، المجلد 26، العدد 01، ربيع 1998، ص 51.

نلاحظ من الجدول، ارتفاع حجم التجارة العالمية، حيث تضاعف 11.5 مرة خلال الفترة 1970-1993، أما عن الانخفاض الذي حدث في سنة 1985، فإنما يعود إلى الكساد الذي عم العالم في بداية الثمانينات.

وإذا أخذنا نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج العالمي نجد أنها قد ارتفعت حتى 23% سنة 1970 إلى 31.1% سنة 1993، وهذا يعني أن حجم الناتج العالمي الذي يتم تداوله بين الدول قد ارتفع بنسبة 8.1% من سنة 1970 إلى سنة 1993.

هذا كان بالنسبة للتجارة المنظورة أما عن التجارة غير المنظورة فقد ارتفعت بمعدل يقل عن معدل نمو تجارة السلع، لكنه يفوق معدل نمو الناتج العالمي بقليل.

وعند حساب التجارة الكلية بما فيها تجارة الخدمات كنسبة من الناتج العالمي فنجد أنها قد ارتفعت من 27.01% سنة 1970 إلى 35.24% سنة 1993، هذا ما يوضح كيف أن الإنتاج العالمي يتعولم بدرجة محسوسة.

الجدول رقم 2 معدلات نمو حجم التجارة في العالم (1992-1998). الوحدة نسبة مئوية.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
							العالم
3.3	9.9	6.9	9.6	9.1	3.7	4.7	إجمالي التجارة
							الدول المتقدمة
3.2	10.3	6.3	9.1	8.7	3.4	5.2	الصادرات
4.7	9.1	6.5	9.1	9.7	1.7	4.8	الواردات
							الدول النامية
2.2	11.4	9.2	10.5	13.1	8.2	10.7	الصادرات
0.7	11.2	8.2	11.5	7.2	8.7	11.1	الواردات

المصدر : احمد عبد الرحمن احمد، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات، في مجلة العلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، المجلد 26، العدد 01، ربيع 1998، ص 55.

قد انخفض معدل نمو التجارة العالمية انخفاضا ملحوظا ما بين عامي 97-98، وذلك في جانبي الصادرات والواردات وفي كل من مجموعتي الدول المتقدمة والنامية، ويعزى هذا الانخفاض في الدول المتقدمة إلى أن الأسعار المنخفضة للنفط خلال عام 1998 أدت إلى تدني أسعار الواردات، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقية للدول المستوردة للنفط، وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى خروج رأس المال من الأسواق الناشئة إلى الحفاظ على معدلات فائدة منخفضة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.¹

ونفس الشيء بالنسبة للدول النامية حيث انخفض فيها - كذلك - معدل نمو التجارة خلال عام 1998، ويعود هذا الانخفاض إلى الانخفاض المستمر في أسعار السلع والمواد الأولية، كما يعود كذلك إلى انخفاض التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خاصة منها دول آسيا

2. انتقال رأس المال:

تعتبر الاستثمارات المباشرة مؤشرا لإنتاج الشركات خارج بلدها، وتعتبر مؤشرا رغم كونها رأسمالا ، فهي ليست كل رأسمال المستثمر في العمليات الإنتاجية التي تنشأ عن تلك الاستثمارات، فقد تكون شراكة مع منتج محلي، أو مدعومة بقروض محلية، لكن معظمها تكون بمبادرة وإدارة أجنبية.²

الجدول رقم (03): حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول في الفترة 1971-1993.

¹ احمد عبد الرحمن احمد، العولمة، المفهوم والمظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² محسن احمد الخيضرى، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 44.

الوحدة: بليون دولار أمريكي.

1993	1990	1985	1980	1971	
173.3	206.3	47.8	32.3	10.6	إجمالي العالم
70.1	31.7	12.7	4.8	2.6	حصة الدول النامية
%40.4	%15.3	%26.6	14.86	%24.5	نسبة حصة الدول النامية

المصدر: احمد عبد الرحمان احمد، مرجع سابق، ص 57 .

نلاحظ من الجدول ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، حيث تضاعف أكثر من 16 مرة خلال اقل من ربع قرن، وهذا مؤشر قوي عن حركة العولمة الحادثة. كما نلاحظ، ارتفاع حصة الدول النامية في هذه التدفقات، وهذا نتيجة زيادة فعالية في حصة مجموعة أساسية منها، غيران جزءا من هذه الزيادة إنما يعود إلى إعادة تصنيف عدد من دول التخطيط المركزي ضمن قائمة الدول النامية.¹

نشير أن هناك تركيزا جغرافيا لاستثمارات الدول النامية، إذ نجد 10 منها تساهم بـ 90% من حجم الاستثمار الأجنبي لهذه الدول في الخارج وهذه الدول هي: الكويت، نيجيريا، البرازيل، كوريا، تاوان، سنغافورة، هونغ كونغ، تايلنديا، ماليزيا، الصين.²

يتطلب الاستثمار المباشر من الشركة المستثمرة التزاما أكثر من الذي تتطلبه التجارة حيث أن الاستثمار المباشر لا يظهر مردود يته إلا بعد سنوات، ويتطلب عادة نقل الموارد البشرية وغير البشرية، ونقل التقنية والإدارة مما يعمق من حركة العولمة.

3. انتشار التجارة الالكترونية :

أ- ماذا تعني بالتجارة الالكترونية؟:

تعرف التجارة الالكترونية على أنها استخدام الوسائط الالكترونية في العمليات التجارية (عقد صفقات تجارية، عرض منتجات وبضائع وخدمات)، وبالتالي ليس في الأمر سلع جديدة للتداول بين الأفراد بل هو اقرب ما يكون إلى إدخال تقنيات جديدة لخدمة عمليات التبادل التجاري التقليدي، فالتجارة الالكترونية تشمل السلع العينية والخدمات التي تدفع قيمتها عبر الانترنت، لكنها تسلم للمشتري عبر القنوات التقليدية، إضافة إلى البضائع التي تشتري وتسلم عبر الشبكة مباشرة .

¹ احمد عبد الرحمان احمد، مرجع سابق ص 69

² عرابي فتحي، الاستثمار الاجنبي المباشر ادراسة حالة الجزائر خلال التسعينات ، رسالة الماجستير مقدمة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر 99-2000، ص 38، 39

ب- ما هي الغاية من إدارة التجارة الكترونياً؟¹

إن الغاية من إدارة التجارة الالكترونية هو تقليص المسافات الاقتصادية (economic distantion) ما بين المنتج والمستهلك، حيث تتيح للمستهلك أن يقوم بعملية شراء دون الحاجة إلى وسطاء، أو ممثلي المنتج التقليديين (الوكيل) كما هو في العرف التجاري، أو بائعي الجملة. عن طريق التطورات المتسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات ستصل إلى وضع اقتصادي عديم الاحتكاك، حيث تكون فيه كلفة العملية التجارية اقرب إلى الصفر، وتتلاشى فيه الحواجز ما بين الدول والأسواق.

المطلب الثاني: قنوات الترابط العالمي

1- الشركة المتعددة الجنسيات:²

هناك شبكات معقدة من العلاقات داخل الشركات متعددة الجنسيات، وبينها وبين الشركات والمؤسسات الأخرى على المستوى المحلي والقطري والعالمي، تنقل وتبادل السلع والخدمات من خلال تلك الشبكات، داخل وخارج الشركات وبين الدول، وتعتبر هذه الشركات العلاقات هي الخيوط التي عبرها تتصل أجزاء الاقتصاد العالمي من خلالها يتم التخصص الدولي بين الدول.

يبرز دور الشركات متعددة الجنسيات وشبكاتهما في كون 50% من تجارة كل من الولايات المتحدة واليابان و80% من تجارة المملكة المتحدة وهي معاملات بين الشركات والفروع للشركات نفسها في البلدان الأخرى، كما لأي فتنا أن أشير إلى أن نسبة قيمة مبيعات الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي - والتي بلغت 36% في سنة 1993- تعبر بجلاء عن الدور المتعاظم لهذه الشركات في الإنتاج العالمي.

لقد نمت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بشكل هائل. حيث نجد أكثر من نصف اقتصاديات العالمية ليست اقتصاديات الدول بل اقتصاديات شركات، ومن الملفت للانتباه أن رقم الأعمال لمثلي شركات أساسية في عالم يفوق ربع النشاط العالمي إلا إن هذه الشركات في مجموعها لا تستعمل إلا 18.8 مليون موظف أي حوالي 0.7% من اليد العاملة العالمية.³

2- التكنولوجيا:

تؤثر التكنولوجيا على العولمة في ثلاث جوانب رئيسية

- ✓ إبداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد من المستهلكين داخل وخارج القطر.
- ✓ تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد كبرى من الموارد لمسافات طويلة بطرق أسرع.

¹ عمر صقر "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 20

² د. مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم، مؤسسة الوراق، عمان، 2008، ص 31

³ العزي غسان، في جذور العولمة واشكالياتها في منبر الحوار، بيروت العدد 37 شتاء 1999، ص 61

✓ تحسين وسائل النقل لمعالجة معلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.¹ يقوم النجاح الاقتصادي و التكنولوجيا في ظل العولمة على المعرفة، في حين كان يقوم في الماضي على التمويل والاستثمار والعمالة الرخيصة والمواقع الجغرافية المناسبة وتوفير المواد الأولية ومصادر الطاقة. أن هذه العوامل ضعفت قيمتها في ظل العولمة وأصبحت معروفة، وقدرتها على جلب رؤوس الأموال بأقل عمالة ممكنة وهي الأساس في المشاركة في العولمة . ولقد ساعدت على ذلك كثيرا ثورة المعلومات و توافرها من خلال شبكة الانترنت.²

والشركات متعددة الجنسيات هي أكثر من يستعمل التقنيات الحديثة، حيث من خلال شبكة المعلومات تتعرف على احتياجات الدول المختلفة وتقرر ماذا تنتج وفي أي موقع. وتنسيق عملياتها في الفروع والمراكز المختلفة.

3- تحرير الاقتصاديات ورفع القيود على النشاط الاقتصادي:³

انتصر فكر ادم سميث ومفهوم " دعه يعمل، دعه يمر" و الذي يدعو للترك " اليد الخفية " وقوى الأسواق وتحقيق مصلحة الجميع وذلك في الاقتصاديات الغربية ولكن مع الكساد الذي حدث ما بين الحربين العالميتين، أدى ذلك إلى قبول الفلسفة الكثرية التي تؤمن بضرورة تدخل الدول لتنشيط الطلب من خلال السياسة المالية وبدأت دعوات تقليل دور الدول و رفع القيود تكتسب اصواتا جديدة تدريجيا وأصبح للنقدويين - أعداء الكنز بين- نفوذ اكبر ، وبعد ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات العرض التي تدعوا على عكس الكثرية - إلى تنشيط العرض برفع قيود أمام المستثمرين وتخفيض الضرائب عليهم .

وهكذا بدأت حركة التحرير الاقتصاديات تعم العالم تدريجيا وبدرجات متفاوتة ويعد ظهور " اشتراكات الأسواق " في الصين قفزة كبيرة مقارنة بالسابق وفي هذا الاتجاه و يكفي ما تحقق من النمو و التجارة في الصين بأضاح أهمية ما حدث.

أصبح تحرير اقتصاديات في الدول النامية هو الدعوى المتزايدة و التي تشجعها المنظمات المالية الدولية.

3- المؤسسات الدولية:⁴

تشكل هذه المؤسسات طرفا هاما في العولمة عبر آليات أعمالها ودور الموكل لكل منها ومن خلال صندوق النقد الدولي وللبنك العالمي يتضح:

¹ اعمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² الخطيب هاشم، تحديات العولمة الاقتصادية و التكنولوجيا في الدول العربية ، تعقيب على ورقة الدكتور فتح الله و لعلو سلسلة الدراسة العربية ، منتدى الفكر العربي عمان 1996 ، ص 86 .

³ د.مصطفى رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

⁴ الحمش منير ، العولمة ليست خيار وحيد ، الأ هالي للطباعة والنشر ، سوريا 1998 .

أ- أهما يترجمان مفهوما ايدولوجيا من خلال الأسس التي اعتمدها للنظام النقدي الدولي ولسياسات المالية والاقتصادية والتجارية.

ب- أهما سلطة دولية للتشاور والتنسيق.

ج- أهما سلطة تملك حق إنشاء قواعد وضوابط واتخاذ إجراءات ضد الذي يخل بها أولا يلتزم بها، وقد تعتبر مبداء المشروطة ركن أساسي من أركان سياستها.

د- يمكنهما فرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامها في سياستها المالية والاقتصادية.

انتقال صندوق النقد الدولي والبنك العالمي - خلال مسيرتهما- من مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات والتوجيهات وفرض قواعد وإجراءات محددة سواء بالنسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية، ومع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة دخل النظام الاقتصادي العالمي مرحلة جديدة في تطوره. فأصبحت هذه المؤسسات الثلاث، تشكل القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي، وهي تنتمي إلى مدرسة فكرية واحدة، تقع تحت سيطرة القوى الأكبر الفاعلة على الصعيد الدولي.

4- زيادة الاعتماد المتبادل :

لقد اتسم الاقتصاد الدولي، فيما بعد الحرب العالمية الثانية، بظاهرة التكتلات الاقتصادية و النقدية بين الدول، وذلك لحاجة الاقتصاديات إلى بعضها البعض على شكل التكامل النقد يعبر المناطق النقدية المثلى، فماذا نعي بالتكامل النقدي؟ و المناطق النقدية المثلى؟.

I. التكامل النقدي: يعرف على انه مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في هذا التكامل مروراً بعدة مراحل¹، هي:

أ) التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية والعمل على تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

ب) القيام بتنسيق السياسات النقدية المالية بين الدول الأعضاء، وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بينها.

ج) قيام بنك مركزي يتولى مسؤوليات إصدار العملة، ووضع وتنسيق السياسة النقدية الموجودة للدول الأعضاء، بما يكفل استقرار العملة الموحدة.

ومنه فالتكامل النقدي الكامل يقتضي تخلي الدول الأعضاء في التكامل عن عمالاتها الوظيفية لصالح عملة واحدة في أداء وظائف النقود، حيث يمكن أن يتخذ التكامل النقدي عدة أشكال لا ترقى إلى إلغاء دور

¹ الخطيب هاشم، تحديات العولمة الاقتصادية و التكنولوجيا في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ،ص 98

العملات الوطنية في عملية التكامل، فيما بينها مكتفية بصيغ عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل أنشاء عملة واحدة وهو ما يعرف بالتكامل النقدي الجزئي.

II. مفهوم المنطقة النقدية المثلى (ZMO):

المنطقة النقدية المثلى هي فضاء اقتصادي تتمتع فيه عناصر الإنتاج (رأس المال، عمل) بحرية تامة في حركة، بما يساهم في تسوية أي صدمات نتيجة عدم التناسق بين الأقطار المكونة لهذا الفضاء. وتكتسي منطقة العملة صفة المثلى، إذا ما حققت درجة عالية من الكفاءة في معالجة الصدمات الداخلية، والخارجية، التي تحدث بعد اعتمادها أسعار الصرف المثبتة، (فقدان الدول المنطوية التي قد تحدث)، حيث تتولى وسائل بديلة أداء دور سعر الصرف بعد تحقيق التكييفات اللازمة.

المطلب الثالث: الأسواق المالية الدولية والية التمويل:

يعرف السوق المالي على انه مكان لالتقاء البائعين والمشتريين للأوراق المالية.

I. أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد:¹

- 1- يلعب السوق المالي دورا رئيسا في تحقيق السياسة النقدية للدولة، لذا بواسطته تمكن البنك المركزي من ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة، وذلك عن طريق التحكم في الاحتياطات الدولية الأجنبية.
- 2- وجود سوق مالي فعال يوفر السيولة للوصول المالية مما يؤدي بدوره إلى انخفاض تكلفة التحويل القصير الآجال، ويكون ذلك سبباً لزيادة الطاقة الإنتاجية مما يخلق انتعاش اقتصادي.
- 3- يعتبر السوق المالي مصدر طويل الأجل (التمويل) وذلك عن طريق ما يعرف بعمليات السوق المالية، الأمر الذي يعزز النشاط الاقتصادي ويوفر الإنتاج والدخل القومي.
- 4- إن وجود سوق مالي يمكنه من تنظيم ومراقبة الصادرات والواردات المالية والتعامل بها، وذلك فيه ضمان لصغار المدخرين وينعكس على المصلحة الاقتصادية بشكل عام.
- 5- إن وجود السوق المالي الذي يمكن من تحقيق العدالة (تحديد الأسعار) للأوراق المالية المتداولة، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية في الاتجاه الأفضل جدوى.

II. مشكلة التمويل الخارجي للبلدان النامية:²

تستهدف دراسة التدفقات المالية إلى هذه البلدان ما يلي:

1. تقويم المستوى والنوع التدفقات الرأسمالية ومدى ممارستها في الاستثمار النمو.
2. بيان مدى الحاجة إلى أسلوب جديد للتمويل الخارجي.

¹ جمال جويدان الجميل، الأسواق المالية النقدية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 33 - 34.

² المرجع السابق ص 52، 53.

قد تلعب البلدان النامية تدفقات الرأسمالية ضخمة في الخارج بوصفها جزءاً مكملاً للمدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات، بيدها أنها أثارت في ذلك الوقت العديد من المشاكل لوضع السياسة الاقتصادية لهذه البلدان، وخاصة ما تؤديه من تفاقم الاختلالات المالية، وتعويض القدرة التنافسية الدولية لها، علاوة على تأثيرها على أسعار الصرف فيها.

أما أهم السمات المشتركة لهذه التمويل فهي:

1- حصل انخفاض كبير في التمويل المصرفي التجاري الدولي، فخلال فترة 1981-1991 انخفضت حصة الإقراض النامية من 46.1% إلى 17.4%، فكان السبب في وقوع أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول، وفرض التكييف عليها.

2- بروز تنامي رصيد الديون القائمة وتراكمات الرأسمالية إلى خارج العديد من الدول النامية التي حظيت بتدفقات رأسمالية ضخمة .

3- يقابل هذا بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، و أصبح البديل الرئيسي بالإقراض الخاص وبالتالي قوة الدفع بالاندماج المالي الدولي بزيادة شركات متعددة الجنسيات.

4- التزايد المحسوس لمعدلات النمو مصادر التمويل الجديد الممولة في المحافظ الاستثمارية والسندات بالرغم من بقاء قيمتها المطلقة محدودة نسبياً حتى الآن.

5- انخفاض أهمية نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) خلال السبعينيات حين احتل الإقراض المصرفي للدول مواقع الصادرات في التدفقات ، ثم عادت في تشكيل مجموعات (الهيئات + القروض المسيرة) أهم مصدر التمويل الدولي للدول النامية:¹

ومن هنا تزداد وضوحاً المشاكل المركبة التي صاحبت هذه التحولات الكبيرة على الصعيد التدفقات المالية الدولية، و التي يمكن بيانها بالنسبة للدول النامية في النقاط التالية:

أ) التحويل المعاكس (Reverse transfer) ويقصد بها إعادة تحويل رؤوس الأموال التي

حصلت عليها الدول النامية للخارج لتمويل الدول المتقدمة الدائنة، فمنذ 1984 أصبح صافي

التحويل سالبا، ويشمل مدفوعات خدمة الدين و تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها.

ب) توالي حالات التأخر في دفع التزامات المالية الخارجية، عند استحقاقها وخاصتنا الدين.

ج) تكرار إعادة جدولة الديون مما يشير إلى حجم الأعباء المترتبة على خدمة هذه الديون.

وهكذا ينبغي على الدول النامية البحث على تدابير استثنائية، لتخفيف من عبء الديون لتكون احد

المكونات الهامة في برامج الإصلاح الجاري في هذه الدول.

¹ جمال جويدان، المرجع سبق ذكره، ص54.

المطلب الرابع: مخاطر العولمة

1) مخاطر سياسية:

ترتبط بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية - القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - أمريكا العالم، والاستفراد بإدارته بما يتناسب ومصالحها. وتعميم فلسفتها ومبادئها على كل بقاع العالم، سواء بشكل مباشر أو باستخدام المنظمات الدولية التي تسير على القرار فيها.

2) مخاطر ثقافية:

والتي تتضمن ذوبان الثقافات وتهديد الخصوصيات الحضارية بهيمنة الثقافة الاستهلاكية، التي بدأت تنتشر على الصعيد العالمي متسلحة بأخر المستجدات الدعائية والإعلامية.

3) المخاطر الاقتصادية:

وتأخذ شكل التراكم الشديد للثروات، وبالتالي اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة التي تزداد تقدما وتي وهيمنة، بينما تزداد الدول النامية تخلفا وفقرا وهميشا. وهكذا لا يمكن تجاهل إيجابيا العولمة الواضحة كل الوضوح، كما لا يمكن استبعاد سلبياتها البارزة كل البروز، لهذا من أهمهم تشخيص العولمة تشخيصا متوازيا بكل ما لها وما عليها، دون اتخاذ مواقف عاطفية وعقائدية مسبقة، كالتى أخذها من مؤيدي العولمة ومعارضيه.

فحسب مؤيدي العولمة ، فإنها لا تحمل سوى المزايا حيث:¹

1. تمكن من زيادة الإنتاجية بالتحكم في أساليب الإنتاج الحديثة، وتعمم المعارف.
2. ترفع مستوى المعيشة بخلق حالة تنافس بين الشركات على استخدام أفضل الموارد بما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، فضلا عن زيادة حجم المنتجات بما يدفع إلى استثمارات أكبر، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة ورفع أجورها.
3. تعمل على تقسيم أفضل للعمل بدفع المؤسسات والدول إلى الاهتمام بالنشاطات التي لها فيها مزايا تنافسية واضحة.
4. تمكن الدول النامية من التخصص في الصناعات التي تتطلب إنتاجية حيث تحقق المؤسسات وفرات الحجم.
5. تمكن من توجيه رؤوس الأموال واستثمارها حيث مزايا أفضل.

¹ شرفة حكيمة، دور الصندوق النقدي في الكوكبة الاقتصادية، رسالة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، معهد الجزائر، سنة 98 99، ص 109 .

6. تعمل العولمة على زيادة التدفقات المالية الدولية نتيجة تقليص الحواجز بين أسواق مالية وبروز أسواق مالية ناشئة في الدول النامية.

7. تمكن الدول المتقدمة من الوصول إلى أسواق أكبر لمبتكراتها الجديدة من جانب، ومن جانب آخر تتمتع الاقتصاديات النامية بشمار هذه المبتكرات والمشاركة في الإنتاج العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.¹

إما معارضة العولمة، فينظرون إليها نظرة تشاؤمية حيث:

1. أن العولمة هي توسع أجنبي بمعظم الفروع والأنشطة الأساسية، فتصبح بذلك الشركات الأجنبية تمارس الهيمنة والتأثير السلبي على الأنشطة المحلية الممثلة. كما أن المنافسة العالمية على الاستثمارات المباشرة تؤدي إلى منافسة محطمة للدول، وسيؤدي تخفيض الضرائب الممنوح في إطار تشجيع الاستثمارات إلى عجز في الموارد لا يمكن من تغطية النفقات العامة.²

2. العولمة وسيلة لزيادة الاضطرابات، وذلك لسهولة انتشار أزمات النقدية نتيجة ترابط الأسواق، وتشابك العلاقات فيما بين الدول.

3. تؤدي العولمة إلى لا وطنية القرار الاقتصادي مما ينتج عنه قرارات لا تنطلق من المعطيات المحلية للدول النامية من جهة، و لا تنسجم مع الأهداف الوطنية لهذه الدول، كونها لا تتمتع بنفس الخصائص لبيتي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى

4. تزايد حدة المشكلات العالمية العابرة للحدود الدولية، ومنها على سبيل المثال مشكلات تلوث البيئة، الإشعاع الذري ومخاطره، الهجرة غير المشروعة، الأمراض الفتاكة كالإيدز، وغير ذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود.

5. كما تلح ابرز مساوئ العولمة، إذ تدهورت القدرة الشرائية للكثير من الفئات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة والفقر، وليس من الصدفة أن يكرس غلاة الليبرالية جهودهم لتهميش دور النقابات، والعمل على تقليص جملة من الحقوق تضمنها الدساتير.

في العادة مثل حق الإضراب، وذلك بحجة أن الإضراب لم يعد يتماشى مع عصر العولمة، وانه يتسبب في خسارة الشركات لأسواقها.³

¹ جيفري ساكس، الاقتصاد الدولي والغاز العولمة، ترجمة دانيال (عبد الله)، في مجلة الثقافة العلمية، العدد 88 ماي / جوان 1998، ص 31 .

² غير هادر فيلس، العولمة مصيدة نفسية فقط، في مجلة الصلب العربي فيفري 1998، ص 26 .

³ اجنحاني الحبيب، ظاهرة العولمة الواقع و الافاق، في عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب، الكويت، المجلد 28، العدد 1999، ص 2.

المبحث الثالث: التكامل النقدي و المناطق النقدية المثلى.

لم تحمل النظريات الاقتصادية موضوع التكامل النقدي، فقد تناولته عدة نظريات، ولعل أهمها نظرية " المنطقة النقدية المثلى " (Théorie de Zone monétaire optinel) سواء في صيغتها التقليدية أو الحديث، حيث عرفت النظرية تغيرات عدة جراء النقاش الدائر منذ الثلاثينات من القرن الماضي حتى الآن حول المفاضلة بين نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام الصرف المرنة¹، حيث اهتمت بمقارنة تكاليف ومنافع توحيد أسعار الصرف لمجموعة من الدول في مواجهة العالم، ومن ضمن التكاليف نذكر فقدان الدولة المنتمية لها وسيلة أساسية من الوسائل التي تعتمد عليها لمعالجة الاختلالات الأساسية الخارجية، إلا وهي وسيلة سعر الصرف لتظفر بمزايا تزداد باتساع منطقة العملة في إطار تحقيق تنمية متكاملة لأقطارها. وقد عرفت المنطقة النقدية المثلى في واحدة من اطر أربعة:²

أ) قابلية عوامل الإنتاج للحركة داخل منطقة ما وعدم قدرتها على ذلك خارجها.

ب) إطار التناغم بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات القطرية.

ج) إطار اتساق متبادل بين الدول الأعضاء في المنطقة من حيث الإيديولوجيات السياسة والاقتصادية.

د) إطار تكامل أنماط تجارة الأقطار التي تتألف المنطقة منها.

المطلب الأول: مفهوم التكامل النقدي وأنواعه:

1- مفهوم التكامل النقدي:

يعرف التكامل النقدي على انه مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في هذا التكامل مروراً بعدة مراحل هي:³

أ) التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية والعمل على تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

ب) القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء، وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بينهما.

ج) قيام بنك مركزي يتولى مسؤولية إصدار العملة الموحدة، ووضع تنسيق السياسة النقدية الموحدة للدول الأعضاء، بما يكفل استقرار العملة الموحدة.

¹ جيفري ساكس، الاقتصاد الدولي والغاز العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 40

² نفس المرجع السابق، ص 42

³ بوكار عبد العزيز، تأثير الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوربي على الصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001 / 2002

ص 39 ، 40.

ومنه فالتكامل النقدي الكامل يقتضي تخلي الدول الأعضاء في التكامل عن عملاتها الوطنية لصالح عملة واحدة في أداء وظائف النقود، حيث يمكن أن يتخذ التكامل النقدي عدة أشكال لا ترقى إلى إلغاء دور العملات الوطنية في عملية التكامل فيما بينها مكتفية بصيغ عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى إنشاء عملة واحدة و هو ما يعرف بالتكامل النقدي الجزئي.

2- أنواع التكامل النقدي : هناك نوعان من التكامل النقدي.

✓ التكامل النقدي الكامل:

يختلف التكامل النقدي الكامل عن التكامل النقدي الجزئي، فالتكامل النقدي الكامل يقتضي إحلال عملة واحدة محل العملات المحلية للدول الأعضاء في التكامل.

✓ التكامل النقدي الجزئي:

هو أحد أنواع التعاون النقدي يكتفي من خلاله التعاون في مجال من المجالات النقدية دون اللجوء إلى تبني عملة واحدة بين الدول الأعضاء فيه، ويمكن أن يتخذ عدة أشكال هي:

اتحاد المدفوعات، تجمع الاحتياطي، تنسيق أسعار الصرف/ التنسيق النقدي، العملة الموازية، تكامل السوق المالية والسياسات المشتركة إزار التدفقات الخارجية لرأس المال.

المطلب الثاني: مفهوم المنطقة النقدية المثلى (ZOM)

المنطقة النقدية المثلى فضاء اقتصادي تتمتع فيه عناصر الإنتاج (رأس المال، عمل) بحرية تامة في حركة، بما يساهم في تسوية أي صدمات نتيجة عدم التنسيق بين الأقطار المكونة لهذا الفضاء¹. وتكتسي منطقة العملة صفة المثلى إذا ما حققت درجة عالية من الكفاءة في معالجة الصدمات الداخلية والخارجية التي قد تحدث بعد اعتمادها أسعار الصرف المثبتة، (فقدان الدول التي قد تحدث)، حيث تتولى وسائل بديلة أداء دور سعر الصرف يعد تحقيق التكييفات اللازمة وتنقسم هذه الوسائل إلى قسمين: وسائل تستند إلى السوق ووسائل تستند إلى الحكومات.

ورغم عدم وجود معايير تحدد بدقة مجموعة الدول المؤهلة لتكون ضمن منطقة عملة مثلى (ZOM) معينة، فقد حاول بعض الاقتصاديين تباين خصائص المنطقة النقدية المثلى باعتمادهم على بعض المؤشرات العامة:

- Mundell (1961) يركز مندل في تحديده للمنطقة النقدية المثلى على مدى قابلية عناصر الإنتاج على الحركة داخل المنطقة المعينة والقابلية المحدودة خارجها، مركزاً في ذلك على عنصر العمل²، مدفوعة في حركتها بانخفاض الكلفة أو المددود من بلد إلى آخر داخل المنطقة، مما يمنع حدوث مشاكل مدفوعات ناتجة عن الاختلالات في التكاليف والأسعار بين البلدان الأعضاء في المنطقة ، طالما أن تدفق عناصر الإنتاج بديل عن

¹ بوكار عبد العزيز، تأثير الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوربي على الصندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 45

² نفس المرجع السابق، ص 47

إجراء تعديلات في أسعار الصرف مما يكفل استقرارها داخل المنطقة، فمندل يفاضل بين طرحين أولهما : بقاء البلد محافظا على عملته المحلية مع ضرورة تثبيت أسعار الصرف في المنطقة، و الثاني تبني عملة موحدة في منطقة تطبيق فيها سياسة منسجمة. فكلما ارتفعت درجة التكامل بين دول المنطقة وزادت درجة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج، مكن ذلك من علاج مشاكل الاختلالات الخارجية وميزان المدفوعات دون الحاجة للجوء إلى تغيير سعر الصرف، وبالتالي يمكن للبلد الدخول في منطقة العملة.

- أما R. I. Mckinnon (1963) فركز على مدى انفتاح الاقتصاد القومي أي نصيب السلع من الناتج أو من حجم قطاع التجارة الخارجية، فالمنطقة النقدية المثلى يجب أن تتكون من بلدان متفتحة على بعضها البعض، فكلما كان حجم السلع المتاجر به بين هذه الدول كبير مقارنة بالسلع التي تدخل في التجارة البينية زادت فوائد انضمام هذه الدول في منطقة تضم هذه الأقطار، فزيادة حجم التجارة البينة بين هذه الدول يقتضي تثبيت أسعار الصرف فيما بين عملاتها أن لم نقل تطبيق سعر صرف ثابت ووحيد، فضلا عن دور تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

- أما P. B. Kenen (1969) فيركز على تنوع الهيكل الإنتاجي وهيكل صادرات البلدان فالوصول إلى إنشاء منطقة نقدية مثلى بينهما في رأسه ذا جدوى إذا كان إنتاجها متنوعا. هذا التنوع من شأنه أن يجعلها في منأى عن الآثار المحتملة، كتغيير في هيكل الطلب على السلع المحلية بسبب تعادل الآثار السلبية والايجابية مما يعني استقرار أسعار صرف عملاتها ودخلها، و بالتالي توازن موازين مدفوعاتها مما يقلل الحاجة إلى تغيير أسعار الصرف كسياسة لاستعادة التوازن الخارجي.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة لمنطقة العملة المثلى

اهتمت هذه النظرية بالمنافع والتكاليف الناجمة عن المشاركة في منطقة نقدية، محددة بذلك جميع العوامل لهذه المنطقة فأمثلة المنطقة تتحدد فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها. أما المنافع فهي:¹

(أ) تجنب الدول الأعضاء في المنطقة عناء الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية طالما أن التجارة البينية بينهما تقلل احتياجاتها من هذه الاحتياطيات، فضلا عن الوفرة التي تنشأ عن تخصص الموارد في المنطقة.

(ب) يساهم إنشاء هذه المنطقة في زيادة المبادلات دون تعرضها لخطر تقلبات أسعار صرف عملات الدول الأعضاء.

(ج) يظل منطقة العملة تقوم النقود بوظائفها، كمقياس للقيمة، وسيط للتبادل وكمخزن للقيمة بسبب الاستقرار في قيمة النقود، فضلا عن دور وأهمية قيام هذه المنطقة بين الدول الأعضاء في دعم مراكزها

¹ معاوي شلي علي، اليورو، الآثار على اقتصاديات الدول العربية و العالم، (مصر)، مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص 164.

الاقتصادي والتفاوض أمام بقية دول العالم والتكتلات الاقتصادية الأخرى، وتحسن من شروط التجارة والاستثمار لصالحها ناهيك عن المنافع الاقتصادية الجزئية التي يصعب تقديرها على المستوى الكلي. أما عن التكاليف فمن أهمها التخلي عن العملة الوطنية باعتبارها رمز من رموز السيادة الوطنية، إضافة إلى منع الدولة المشاركة في المنطقة من استخدام السياسة النقدية في التصدي لمشاكلها الخاصة دون الدول الأعضاء الأخرى.

أ) ضرورة تحقيق درجة عالية من تنسيق السياسات المالية والنقدية مع ضرورة استقلالية السلطات النقدية مع توفير مستوى عالي من قابلية عوامل الإنتاج للانتقال بين الدول المعنية التي عملت على تثبيت أسعار الصرف فيما بينها.

ب) كما أن لعامل كبر المنطقة وزيادة التجارة البنينة فيها وانفتاحها على بعضها البعض دور في منع تقلبات سعر صرفها المركز وأسعار صرف المناطق الأخرى باعتبار جل معاملاتها تتم داخل المنطقة، وفي النهاية يمكن تعريف التكامل النقدي في ظل نظرية المنطقة النقدية المثلى على أنه اتفاق عدد من الدول على تثبيت أسعار الصرف فيما بينها والحفاظ على سعر صرف مرن اتجاه بقية العالم وقد يتضمن ذلك عملة تأشيرية أو عملة موحدة وصندوقاً لتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ودرجة عالية من تنسيق السياسات.¹

خلاصة الفصل:

وفي ختام الفصل نستطيع القول إن العولمة ليست إلا ستارا تتحرك به الشركات متعددة الجنسيات والعبارة للقرارات، والتي ترفع شعار العولمة كي تفسح لنفسها طريق التوغل، وترفع شعار العولمة لتزليل التشريعات والمنافسات المحلية، فتنشر دون أي عائق، بغض النظر عما إذا كانت مصالح هذه الشركات تضر بمصالح الدول الفقيرة في العالم الثالث.

وفي الواقع أن العولمة ليست وليدة اليوم، وليست ظاهرة تلقائية، بل فرضتها وقائع تاريخية معينة وأسهمت في تفعيلها وانتشارها، وف ليست العولمة في حد ذاتها تضمن الخير لكل الناس، وليس صحيحاً كذلك أنها شر مطلق، ولكن للعولمة إيجابياتها وسلبياتها يمكن تفاديها بأساليب معينة

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، (منظمتها- شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص90.

الفصل الثاني

مدخل عام للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة والتي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف مختلفة ، من خلال استخدام الأدوات المتاحة التي تطبقها السلطة النقدية ، والتي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل الانتقال

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري وذلك من خلال ثلاث مباحث

المبحث الأول: السياق المفاهيمي للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية و التي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية و اتجاهاتها .

1- تعريف السياسة النقدية :

تبحث السياسة النقدية فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وتدابير، بغرض حل المشكلة القائمة بكل ظروفها¹ وبوجه التحديد " تهتم بتوفير السيولة اللازمة للسير الحسن للاقتصاد و نموه، مع المحافظة على استقرار النقد (أو العملة)"².

وحسب تعريف آخر:

"هي ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"³.

2- اتجاهات السياسة النقدية :

أن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة، وبمحاولة معالجتها

أ - السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشى):

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق و تقييد الائتمان و تقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثمة محاربة ارتفاع الأسعار(وبالتالي محاربة التضخم)

ب- السياسة النقدية التوسعية (لاتجاه التوسعي):

عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التقليص من حدة البطالة.

ج - الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد أو تصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدأ الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لخص آثار التضخم¹

¹ عطوي فوزي، الاقتصاد السياسي، النقود و البنوك و النظم النقدية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربية، 1989، ص 281.

² أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 125

³ القيسي فوزية، النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار التضامن، بغداد، 1994، ص 258

المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية.

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه، وعن حالتها الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تأثر في كامل النشاط الاقتصادي، و التي تتمثل في مايلي²:

- الحكومة
- قطاع العائلات
- القطاع المالي الخاص = القطاع الخاص
- القطاع الغير مالي الخاص
- القطاع المالي العام
- القطاع غير المالي العام = القطاع العام
- القطاع الخارجي

فالحكومة تلعب دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب وتنفق وتدعم وتقترض وتقرض، كما تقوم بسن القوانين والتشريعات المختلفة. وتعد ميزانية الدولة (الحكومة) الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي. كما تؤثر الحكومة على النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه القطاع العام بما فيه قطاع الأعمال غير المالي والمالي باستثناء السلطة النقدية، من حيث نوع الإنتاج وكمية الموارد المخصصة له وطرق التسعير المستخدمة. ويؤدي القطاع الخاص دوراً أساسياً في الاقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي، أما القطاع المالي وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دوراً هاماً في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل. فكل من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي، ويودع موارده المالية لديه.

¹ - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت 1981، ص 190.

² - شمول حسين، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، ص 9

في حين يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذ لتصرف الفائض في عرضها، إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج. وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال، ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل، ويتم تبادلها في جميع الأسواق، فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على كمية النقود وقيمة النقود، وتؤثر في كل هذه الأسواق، لذا تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وكذلك على المستوى الكلي¹

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية و الأغراض الوسيطة:

1- أهدافها:

عندما نتحدث عن أهداف السياسة النقدية، فإننا نعني أهدافها النهائية، إلا انه ليتم تحقيق هذه الأهداف، يتطلب مدة، لذا تقوم السلطات النقدية بمراقبة «أغراض وسيطة» تعتبر بمثابة أهداف وسيطة وترتبط ارتباطا وثيقا بأهدافها النهائية حتى تطمئن من استخدام الأدوات للوصول إلى الأهداف في الاتجاه الصحيح.

وتنقسم الأهداف النهائية إلى قسمين: **أهداف داخلية**، و تتمثل في:

- محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والمحافظة على هذا المستوى.

- زيادة الدخل القومي عن طريق كفاءة النمو الاقتصادي.

- إحكام الرقابة على التضخم النقدي.

• أهداف خارجية:

تتمحور حول المحافظة على قيمة النقود اتجاه العملات الأخرى (المحافظة على الاستقرار الخارجي)

فالهدف النهائي يمكن أن يكون وحيد أو متعددا، إلا انه عادة ما يتم التركيز على هدف وحيد يتمثل في

محاولة التضخم خاصة في الدول الصناعية المتقدمة كألمانيا عام 1957 وفرنسا 1993

2- الأغراض الوسيطة:

لا يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر مباشرة على أهدافها النهائية، لذلك يتم اللجوء إلى متغيرات (مؤشرات)

أخرى يمكنها التأثير على هذه الأهداف، هي الأغراض الوسيطة التي تتبع أهمية اختيار احدها من التعامل في عالم يتميز بعدم اليقين.

¹ - مصطفى سليمان ، حسام داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة ، الأردن ، 2000 ، ص 186

الفصل الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية

وإضافة إلى ذلك، لهذه الأغراض الوسيطة فائدة أخرى كونها إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية، حيث أن البنك المركزي من خلال إعلان هذه الأغراض الوسيطة، يريد أن يعطي للأعوان الاقتصادية إطار لتوجيه توقعاتها خاصة لمن يرغب في التدخل في سوق رؤوس الأموال و سوق الصرف.

و الشروط الواجب توفرها في الأغراض الوسيطة:¹

يجب أن يتوفر في الأغراض الوسيطة مجموعة من المميزات حتى نتمكن من إيصال تأثير أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي المتمثل خاصة في استقرار الأسعار، هذه الشروط هي:

- أن تكون سهلة التقييم والقياس.

- أن تكون لها علاقة واضحة و متينة ومستقرة مع هدف السياسة النقدية.

- أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل.

- أن تكون علاقتها بالعرض التشغيلي أو الأدوات النقدية وثيقة وواضحة، حيث يمكن أن يؤثر أي منها عليه بسرعة.

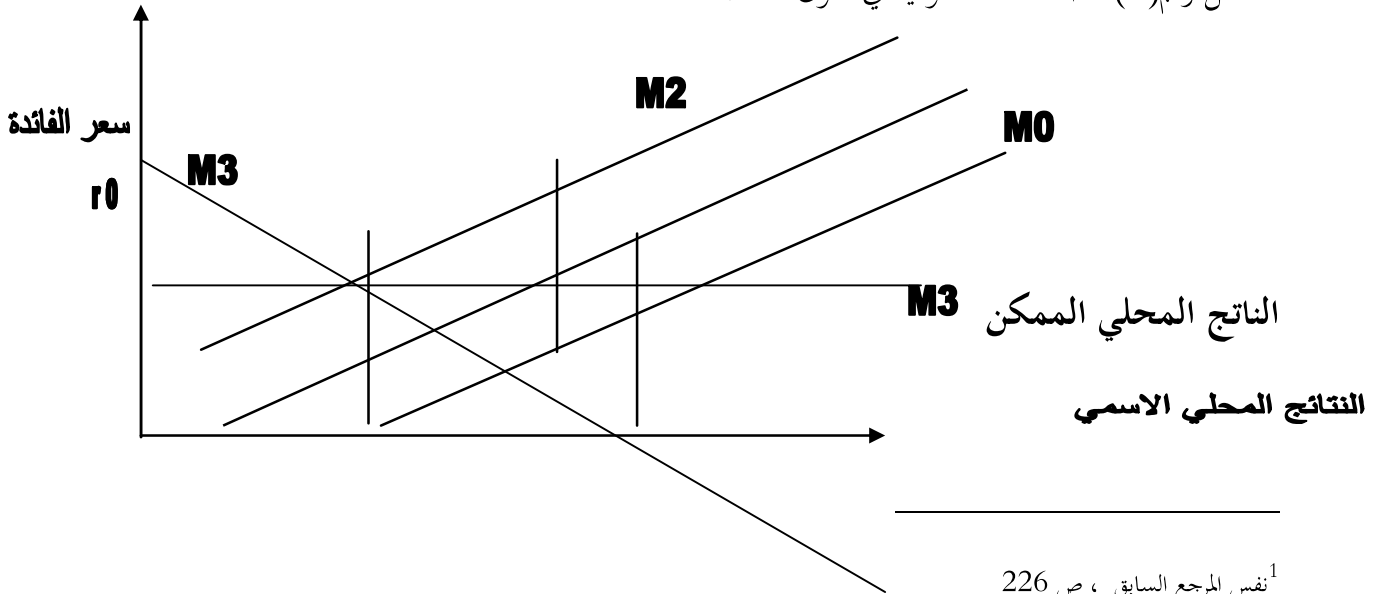
ويتم اختيار الغرض الوسيط استنادا إلى مصدر الصدمات في الاقتصاد التي يمكن ان تنجم عن سوق السلع والخدمات أو السوق النقدية، ومن الأغراض الوسيطة نذكر:

سعر صرف العملة وسعر الفائدة والمجموعات النقدية. فان كان مصدر الصدمات هو السوق النقدي فان استخدام سعر الفائدة كغرض وسيط هو الأفضل .

• اختيار الغرض الوسيط:

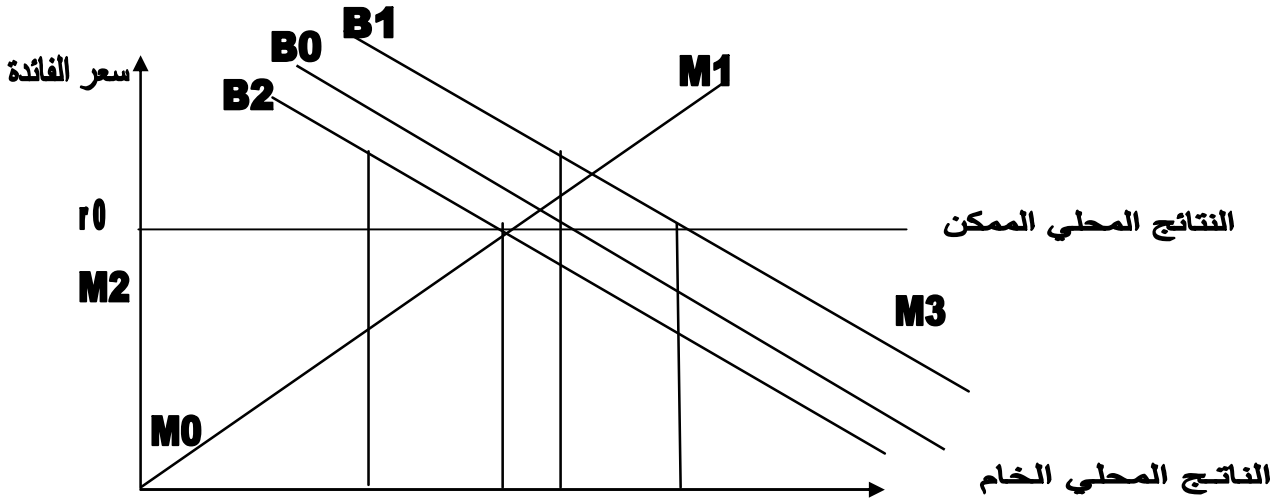
يتم اختيار السلطات النقدية للغرض الوسيط وفقا لمصدر الصدمات في الاقتصاد كما سبق وان ذكرنا .

الشكل رقم(1) الصدمات العشوائية في سوق النقد.



¹ نفس المرجع السابق ، ص 226

ملاحظة: يشير انتقال المحنى (M) بين المنحنين (M₁) و (M₂) إلى التقلبات في السوق النقدية.
الشكل رقم (2) الصدمات العشوائية في سوق السلع



المصدر: نقلا عن شملول حسينية، مرجع سابق، ص 13

• السوق النقدي مصدر الصدمات:

إذا كان مصدر الصدمات في الاقتصاد هو السوق النقدي، فإن للسلطات النقدية خيارين هما استخدام سعر الفائدة أو متغيرات النقود الكلية (المجمعات النقدية) كغرض وسيط:

- فإن حاولت تثبيت سعر الفائدة عند مستوى معين (r_0) مثلا، فإن منحنى توازن السوق النقدية يكون (M_3)، ويثبت الناتج عند الناتج المحلي الممكن (بافتراض عدم وجود صدمات في سوق السلع).

- أما إذا استخدمت السلطات النقدية إحدى متغيرات النقود الكلية، أي أن تقوم بتثبيت عرض النقود (الحقيقي)، فإن منحنى توازن سوق النقد يتغير بين (M) و (M_2) ويتغير الناتج عندئذ بين الحدود [1] إذن، في هذه الحالة يكون بين الأفضل استخدام سعر الفائدة كغرض وسيط لأنه يمنع تماما اثر الصدمات النقدية على الاقتصاد (انظر الشكل (1)).

• سوق السلع هي مصدر الصدمات:

في حالة كون مصدر الصدمات في الاقتصاد، هو سوق السلع (أي انتقال منحناه بين B_1 و B_2) فإن السلطات النقدية:

- إن حاولت تثبيت سعر الفائدة عند r_0 (عرض النقود باستمرار ليساوي الطلب)، فإن منحني توازن السوق النقدية يكون (M_2)، أما الناتج فيتغير بين الحدود [2].

- وان حاولت تثبيت عرض النقود (الحقيقي) أي أنها تهتم بإحدى متغيرات النقود الكلية، فيكون منحني توازن السوق النقد (M_1) بينما يتغير الناتج بين استخدام إحدى متغيرات النقود الكلية، كعرض وسيط، فتثبت عرض النقود وتتجاهل التغييرات في الطلب على النقود، حيث يتفاعل سعر الفائدة مع تطورات الطلب (أي انه يرتفع كلما ارتفع الناتج ويزيد الطلب على النقود وينخفض عند انخفاضها)، مما يحد من التقلبات في القطاع الحقيقي (أي أن نطاق تقلب أو تذبذب الناتج المحلي الإجمالي سيكون أضيق مما لو استخدم سعر الفائدة كعرض وسيط، (الشكل 2).

أ- سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى.

لقد اخذ هذا الغرض الوسيط مع بداية التسعينيات مكانة هامة جدا، فهو يعبر عن الأحوال الاقتصادية لدولة ما، و بالمحافظة على سعر الصرف قريبا من المعدل الذي يضمن تعادل القدرات الشرائية عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف مثلا، فانه يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام فيمكن لأي بلد أن يخفض من قيمة عملته مثلا لتشجيع صادراته كما يمكنه رفع قيمتها للتقليل من حدة التضخم، وهو ما يتفق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية (محاربة التضخم)¹.

ب- سعر الفائدة:

أسعار الفائدة من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية، لذلك يستحسن تحديد مستواها، لكن السلطات لا تستطيع تحديد سعر الفائدة لان ميكانزمات السوق النقدي هي التي تقرر ذلك حسب قانون عرض النقود و الطلب عليها ، فان أرادت السلطات تحفيز ادخار العائلات (لمساعدة الصناعة مثلا)، فإنها تحاول رفع معدلات الفائدة بطريقة أو أخرى، و في المقابل تحاول تخفيضه أن رغبت في النمو و الاستثمار (تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات تنخفض).

ج- المجمعات النقدية:

وهي أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار. وهي تدور حول تطور المجمعات النقدية المتداولة في الاقتصاد، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية (مثلا 6% بالنسبة ل M_2)، وطوال السنة لا بد على السلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد.¹

¹ شمول حسين، مرجع سبق ذكره، ص16

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان و بالتالي في حجم النقود المصرفية، ويستعمل عادة من اجل ذلك أدوات للتأثير على كمية الائتمان وسعره وهدفه ومن ذلك تنفيذ سياسة نقدية مرغوبة، ويختلف مدى اعتماد البنك المركزي على هذه الأدوات باختلاف النظام السائد الذي يمارس فيه عمله¹ وأدوات السياسة النقدية. هي الأسعار و الكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، مثل عناصر ميزانيتها، أو أسعار الخصم، و التي تقوم تلك السلطة بتعديل مستوياتها، للمساعدة في الوصول إلى أهدافها النهائية وتضم هذه الأدوات نوعين من الضوابط اولهما يتضمن الأدوات المباشرة التي تبحث عن الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية عند منحها القروض.

أما ثاني الضوابط فيشمل الأدوات غير المباشرة، والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات، وفيما يلي نتعرض إلى كل نوع من هذه الأدوات على حدة مع بعض التفاصيل.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية غير مباشرة.

هناك عدة عوامل تؤثر على خزينة البنوك التجارية منها ما هو متعلق بعملياتها مع الزبائن حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تؤثر على السيولة البنكية حيث تتعلق ب:

- سحب الجمهور للأوراق النقدية.
- عمليات الصرف.
- عمليات الزبائن مع المؤسسات المنتمية إلى دائرة الخزينة.¹

ومنها ما هو متعلق بالبنك المركزي، حيث يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على "النقود المركزية" و بالخصوص على جزء أساسي منها وهو "السيولة البنكية" وذلك بهدف تنظيم وتعديل كميتها وسعرها (أي سعر الفائدة) من اجل تكيف السياسة النقدية مع احتياجات الاقتصاد و التقلبات الظرفية.

ومنه يؤثر البنك المركزي على سيولة الجهاز المصرفي عن طريق تأثيره على الطلب على النقود المركزية بواسطة سياسة الاحتياطي الإجباري المفروض على مؤسسات القرض

1- سياسة إعادة الخصم: سعر الخصم وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديمه القروض و خصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة.

¹ - حشيش عادل، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي و النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت 1976، ص 27.

- اثر سياسة إعادة الخصم: ¹ "

يؤثر تحديد سعر الخصم و تغييره في حجم الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي تقييده فإنه يزيد من سعر الخصم، و إذا كان يرغب في توسيعه (أو زيادته) فإنه يخفض من سعر الخصم. كما يؤثر سعر الخصم على سعر الفائدة الذي تحدده البنوك التجارية عند منحها القروض، حيث تأخذ بعين الاعتبار، عند حسابها سعر الفائدة، فأي ارتفاع في سعر الخصم لدى البنك المركزي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية أو التي تقرها البنوك التجارية مما يدفع العملاء الى الامتناع عن طلب القروض فيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الائتمان بينما يتسبب انخفاض قيمة سعر الخصم في انخفاض أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية مما يشجع العملاء على الاقتراض فيزداد حجم الائتمان. كما يؤثر سعر الخصم على كمية وسائل الدفع لدى البنوك التجارية، فهذه الأخيرة عندما تحتاج إلى السيولة غير المتوفرة لديها، تطلب من البنك المركزي إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية التي بحوزتها فتتوفر لديها أصول نقدية سائلة لازمة لخلق الائتمان، فان كان سعر الخصم منخفضاً فإنه يشجعها على تحويل جزء من أصولها إلى نقود قانونية فتزداد إمكانياتها في خلق نقود الودائع و بالتالي في خلق الائتمان، بينما إن كان مرتفعاً فإنه يدفعها إلى الامتناع عن طلب إعادة الخصم .

● فعالية سياسة إعادة الخصم:

في ظل نظام العوامة و اتساع نشاط البنوك التجارية هذا مما يقلل من فعالية إعادة الخصم و هو كونها محدودة الأثر إذا كانت البنوك التجارية في غنى عن البنك المركزي بسبب وفرة الأرصدة النقدية العاطلة لديها، أو بسبب وجود مصادر أخرى تعود إليها عند الحاجة إلى السيولة كرؤوس الأموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف، أو توفير المشروعات على نقود سائلة في شكل احتياطات مخصصة للتمويل الذاتي، مما يجعل رفع سعر الخصم لا يؤثر على مقدرة السوق النقدية في توفير النقود السائلة و بالتالي على زيادة الائتمان.

- كما أن رفع سعر الفائدة يزيد من اداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عوائد مرتفعة فيزيد من سيولة البنوك التجارية ويجعلها قادرة على منح قروض فتكون في غنى على البنك المركزي. ²

وعليه يمكن القول أن سياسة إعادة الخصم هي أداة من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على أسعار الفائدة وحجم الائتمان والسوق النقدية، لكنها تبقى محدودة الأثر، لذلك تحتاج الى وسائل أخرى مكملة لتحقيق فعالية أكبر وتتوقف فاعلية سياسة إعادة الخصم على مدى اتساع سوق النقد والخصم وأهمية سعر الفائدة بالنسبة

¹ رشدي شيحة مصطفى ، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، لبنان ، 1985، ص87

² مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005 ، ص113

للفنقات الكلية في عمليات النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك في تمويله وحالة النشاط الاقتصادي، ومدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على الموارد النقدية .

2- سياسة التدخل في السوق المفتوحة:

تعريف:

هذا النوع من العمليات على سيولة البنك و يتضمن جلب أو سحب إجمالي للنقود المركزية للسوق، فالبنك المركزي هنا لا يتعامل مع بنك معين وإنما مع كل السوق، وهي موجهة لتعديل تقلبات أسعار الفائدة يومي¹ ، إذا لم تتوافق هذه الأخيرة مع السياسة التي يرغب البنك تطبيقها بمرونة أكبر مما هي عليه مع سياسة إعادة الخصم .

● فاعلية سياسة السوق المفتوحة:

تتوقف فاعلية سياسة السوق المفتوحة على مدى نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل، ويتوقف ذلك على إرادة البنك المركزي من جهة، ووجود أسواق المال متقدمة تقدماً كبيراً وتعمل على نطاق واسع، أو بعبارة أخرى أن تكون ذات طاقة كبيرة حتى تستطيع أن تستوعب هذه العمليات دون أن يصيبها انخيار من جهة أخرى².

لذلك نجد هذا النوع من التدخل أكثر انتشاراً في الدول الانجلو ساكسونية أين ساهم الحجم الميزاني المتراكم منذ سنوات عديدة في خلق سوق واسعة للأصول العمومية.

ومما يميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة إعادة الخصم انه في الأول البنك المركزي هو الذي يبادر بهذه العمليات بينما في الثانية المؤسسات المالية هي التي تقرر متى وكم يتم الاقتراض، كما انه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات السوق المفتوحة سواء في السوق الأولية أين يقوم بإصدارات جديدة مثلاً، أو في السوق الثانية أين يشتري ويبيع السندات المتوفرة ، وعادةً ما تفصل البنوك المركزية هذه السوق في الدول التي لديها سوق ثانوية متطورة.

3- سياسة الاحتياطي الإجباري:

تعريف:

هي من أهم الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية للتأثير على سياسة البنوك التجارية و منه على مقدرتها في تقديم الائتمان.

● فاعلية التغير الاحتياطي الإجباري :

بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص117
² عوض فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود و التوازن النقدي، طبعة معدلة، المطبعة العربية الحديثة العباسية مصر، 1976، ص 168

من الملاحظ أن تغير معدل الاحتياطي الإجباري يحدث عدة مرات في فترات قصيرة نسبياً وفقاً لإرادة البنك المركزي في إعادة التوازن إلى السوق النقدية أو لمواجهة تقلبات السوق المحلي ككل والذي يمر بعدة مراحل، وهو يؤثر في جميع البنوك التجارية على حد سواء و ينشئ في ميزانيتها تغيرات خلال إعدادها لها وإعداد التوقعات فيما يتعلق بكمية ودائعها وأوجه الإنفاق المختلفة، مع العلم أن عملية الإيداع و السحب هي بذاتها عملية دورية ومتجددة قد تحقق توازن السوق النقدية ، فلا يعمل تغيير الاحتياطي الإجباري إلا على خلق تقلبات إضافية.

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تهدف هذه الأدوات إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما وكيفاً، وهي مستعملة بكثرة نظراً للاعتقاد بان التداخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، مثلاً إذا أراد بنك مركزي الحد من تزايد القروض البنكية (بسرعة) فإنه يمكنه تحقيق ذلك لاتخاذ إجراءات من اجل رفع معدلات الفائدة عن طريق زيادة نسبة الاحتياطات الإجبارية، وعليه وان لم يتأثر المقترضون بسرعة بالارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة يكون من الضروري رفع هذه الأسعار بطريقة أخرى للحصول على النتيجة المرغوبة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالاً نذكر:

أ- تأطير القروض:

هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية، بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن، وهكذا من سنة لأخرى يجب أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة تجاوزها من طرف بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات كان تكلفتها احتياجاتها من النقود المركزية كثيراً. وهكذا يوضع حدود لتوزيع البنوك التجارية للقروض على مختلف الأعوان الاقتصادية، يتباطئ خلق النقود، وقد يصبح القسم السوقي الذي يكونه قطاع البنوك التجاري محدوداً وثابتاً مما يترك الفرصة للمؤسسات المالية غير المصرفية لجلب المدوعين والمقترضين.¹

ت- التنظيم الانتقائي للقروض:

تتضمن هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً أخرى ، وهي تأخذ عادة شكل سقفوف لقروض مخصصة لأهداف معينة ، وحسب هذا الإجراء ، يجب على المقترضين أن يساهموا بجزء من أموالهم الخاصة في التمويل .

ويتمثل الهدف الأساسي بهذه الحدود العليا في التأثير على اتجاه القروض ومنه توجيه الموارد الاقتصادية إلى الاستخدامات المرغوب فيها. كما يمكن لهذه السياسة أن تعمل على تحديد استحقاق القروض الموجهة

¹ ناقة احمد ابو الفتوح ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ن القاهرة ، القاهرة 1998 ، ص105

لاستعمالات خاصة (معينة) وكذلك مبالغ ، وعلى تحديد مبلغ القرض الذي يجب على البنوك التجارية تقديمه إلى فئات محدودة من المقترضين ، كما تعمل على التعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم إطلاقاً. ولقد وضعت سياسة سقوف القرض بصفة عامة في الدول التي تميل فيها البنوك إلى تفضيل التجارة الخارجية أو العقارية ، التصرف الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على الزراعة والصناعة المحلية. كما تشكل عائقاً أمام القضاء على التضخم لأنها تدفع إلى زيادة المديونية ويمكنها تحفيز ارتفاع الأسعار في عدة قطاعات .

كما تطرح مشاكل إدارية مهمة ، حيث يمكن للمقترضين الأوائل في الفترة الطويلة أن يقوموا بتحويل رؤوس أموالهم من النشاطات ذات الأولوية الكبرى إلى النشاطات الأقل أهمية التي لا تقدم لها قروضا ، كما يمكن أن يصير المقترضون ذوي الأولوية أنفسهم (في الحصول على القروض) وسطاء بين البنوك والمقترضين الآخرين .¹

ج- تنظيم معدلات الفائدة :

يسعى الجهاز المصرفي من خلال توسيع ائتمانه، إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء منح القروض ، أكبر من التكلفة التي يتحملها عند تسييره لهذه القروض ، وخاصة عندما يقتض في شكل نقود مركزية من اجل إتمام هذه القروض .

وبصفة عامة تكمل سلبيات الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في سوء توزيع الموارد إذا استعملت هذه الأدوات لفترة طويلة ، إلى جانب أن تحديد سقف للقرض البنكي من شأنه أن يدفع المقترضين إلى التخلي عن النظام المصرفي ، واللجوء مباشرة للاقتراض من المقترضين غير الماليين أو من المؤسسات المالية غير المصرفية ، وهذا الإقصاء للوساطة البنكية يتعارض مع الهدف الأول لهذا التعديل (أي تاطير القروض أو وضع سقف لمنح القروض البنكية).²

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه السياسة النقدية :

أن السياسة النقدية في ظل العولمة تواجهها عدة تحديات نظراً لاتساع حجم السوق النقدية وتعدد المشاريع الاستثمارية وتباينها ومن بين هذه التحديات نذكر مايلي:

المطلب الأول: التوفيق بين أهداف السياسة النقدية .

نذكر أن من أهداف السياسة النقدية :

- استقرار الأسعار
- التوظيف الكامل .

¹ رشدي شيحة مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 93

² تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، الجزائر، 1999، ص76

- استقرار الصرف الأجنبي .
 - النمو الاقتصادي .
- فالمشكلة الأساسية التي تواجه السياسة النقدية ، هي عدم القدرة على تحقيق كل هذه الأهداف السابقة دفعة واحدة ، فهذه الأهداف تتميز بأنها متعارضة ومتناقضة في أحيان كثيرة ، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل دليل على هذا التعارض .

فإذا كانت هناك بطالة تزيد عن المعدل المرغوب ، فإن تسهيل القروض والائتمان يعتبر حلاً ملائماً لحث الطلب لرفع التوظيف ، لكن هذه الزيادة في الطلب قد تؤدي بآثار توسعية تضخمية ، تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار ، وهناك تعارض أيضاً بين هدف النمو واستقرار الأسعار في الآجال القصيرة فتجنب التضخم ، قد يتطلب رفع معدلات البطالة وكلما توفر بالمشروعات طاقة عاطلة أو زائدة مع ارتفاع الأسعار ، كلما انخفض الحافز للاستثمار¹

المطلب الثاني: تعارض دور السياسة النقدية مع سياسة الحكومة:

أن الهدف الأساسي من دور السياسة النقدية ، في التوظيف والنمو ، في صياغتها على نحو معين أو تعديلها بشكل ما ، هو تمكينها من التفاعل مع السياسات الاقتصادية الأخرى ، لتساهم بدورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية ، وعادة ما تتطلب الأزمات و الاختلالات صياغة خاصة للسياسة النقدية ، و بالتأكيد على رؤية كينز في دور السياسة النقدية في التوظيف و الاستقرار و النمو نجد الحقائق التالية:

الحكومة (السلطة النقدية) هي التي تحدد عرض النقود (العملات ، نقود الودائع) ، فهي تملك التأثير من خلال ذلك على الدورات و الأزمات ، و من ثمة تأثر في تعديلات التوظيف ، فالحكومة في مركز يسمح لها أن تطلب من البنك المركزي إصدار نقود جديدة لتمويل عجزها ، ومن هذا المنطلق فان دور السياسة النقدية يتراجع تأثيره أمام سياسة الحكومة ذات السلطة مركز القرار.²

المطلب الثالث: تحديات تواجه الجهاز المصرفي :

في ظل نظام العوامة تواجه العمل المصرفي بعض التحديات منها :

- أولاً: في ظل التكيف مع عملية تحرير الخدمات المالية الدولية ، وفي ضوء عراقية الخبرة الدولية المصرفية لبعض البلدان ، وحدثتها نسبياً في دول أخرى ، خاصة في الكثير من الدول النامية ، لذا سوف تقع على البنوك لهذه

¹ نفس المرجع السابق ، ص 177

الدول مهمة الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا الخدمات المالية الدولية، سواء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المستخدمة في مجال العمليات المصرفية، و الإدارة و التسويق للخدمات المصرفية.

- **ثانياً:** أن التكيف مع المعطيات التكنولوجية الحديثة و المتسارعة التطور في مجال العمل المصرفي ليس في حد ذاته كافياً، بل يتعين على بنوك هذه الدول أن تسعى إلى الابتكار و التحديث في مجال الأدوات المالية، و الاستثمارية الجديدة، حتى تواكب و تنافس البنوك العالمية في هذا المجال، و بذلك تبقى على عملائها الحاليين، و تجذب إليها عملاء جدد

- **ثالثاً:** حتى تتعاضد الفائدة من التكنولوجيا الحديثة و إدخال أدوات مالية و استثمارية جديدة، فإنه يتعين تحقيق مزيداً من التحرير للعمل المصرفي و ذلك بازلت أية عوائق قد تحد من انطلاقته المنشودة حتى يستطيع أن ينافس بكفاءة و اقتدار ليس في الأسواق المحلية فحسب، بل في السوق العالمية أيضاً.

و مما سبق يمكن تلخيص التحديات الرئيسية التي تواجه النظام المصرفي لبعض البلدان في المستقبل المنظور يتمثل فيما يلي:

- التقدم التكنولوجي
- الابتكار والتحديث
- مزيد من التحرير

و تمثل هذه التحديات الثلاثة، فضلاً عن متانة المركز المالي للبنوك المحلية المقومات الأساسية اللازمة لتحقيق اندماج المعاملات المصرفية للبلدان حديثة العهد بالتكنولوجيا في المعاملات المصرفية العالمية.

يبدو أن مواجهة التحديات المشار إليها يتطلب من بين عوامل أخرى - عمالة مدربة، ماهرة، قادرة على التعامل مع استخدام التكنولوجيا الحديثة المتسارعة التطوير في مجال المعلومات و العمليات المصرفية و إدارة المخاطر، و يمكن توفير هذه العمالة إما باستخدام عمالة جديدة أو تدريب الكوادر الحالية بما يتفق مع المستويات المطلوبة من المهارة و الكفاءة لدفع النشاط المصرفي إلى الأمام كما و نوعاً.¹

¹ قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 93، 94

خاتمة الفصل

- لقد حاولنا في هذا الفصل التعرض للسياسة النقدية بتفاصيلها ومن هنا يمكن استخلاص النتائج التالية :
- السياسة النقدية تعني التدابير والإجراءات النقدية التي يتخذها بنك الجزائر من اجل التأثير على العرض النقدي
 - السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة السياسة المالية بحيث تؤثر السياسة النقدية على النقود إما السياسة المالية فهي تؤثر على الإيرادات
 - تستخدم السياسة النقدية أدوات ووسائل لبلوغ عدة أهداف تتمثل في الأدوات المباشرة مثل تآطير القروض وأدوات غير مباشرة تتمثل في إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري
 - تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف منها أولية ووسيطية ثم نهائية تتمثل في تحقيق استقرار الأسعار، النمو الإقتصادي، التوازن الداخلي والخارجي
 - للوصول لفعالية السياسة النقدية يجب توفر قنوات للإبلاغ عن هذه السياسة

الفصل الثالث

مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

تمهيد:

إن المتبع لمسار السياسة النقدية والوضع النقدي والمالي الجزائري، يجد أن الجزائر قد وصلت في بداية سنة 1994 إلى حافة الاختناق المالي، نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل، الذي تبعه الانخفاض الحاد في سعر البترول سنة 1986، ومنذ افريل 1994 شرعت الجزائر في إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، مدتها الإجمالية 4 سنوات، مرفقتين باتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية لدى نادي باريس (فيما يتعلق بالديون الخارجية العمومية) ولدى نادي لندن (فيما يتعلق بالديون المصرفية)، وقد سبق هذه الاتفاقيات اتفاقية في سنة 1989 وأخرى في سنة 1991، وعلى هذا الأساس وفي ظل النظام العالمي الجديد يترتب على الجزائر اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمواكبة الانفتاح الاقتصادي والاستفادة من أجابية العولمة والتصدي لسلبياتها.

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

المبحث الأول: الإجراءات المتخذة والاتفاقات المبرمة

بما أن الاقتصاد الجزائري هو دائما شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول، فانه من الملائم الاحتراز ضد هذه المخاطر، الناتجة عن تقلبات أسعار البترول والعملة، وفي انتظار أن يأتي هذا الضمان من تغير عميق لهيكل الجهاز الإنتاج، فان إجراءات وقائية قد اتخذت في ميدان الميزانية وكذا في المجال النقدي.

المطلب الأول: أنواع الإجراءات المتخذة

1- في مجال الميزانية:

في هذا المجال كإجراء تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يكون أداة ذات أهمية كبرى والذي يجب تعزيز مصداقيته، بالضبط في الوقت الذي يرتفع فيه سعر البترول، وهذا ما سمح بتراكم الادخار المالي للدولة، وفي المجال النقدي هناك مجموعة من التدابير تم اتخاذها في سنوات (1999-2001) و التي تسمح بإعادة تكون الاحتياطي عندما يرتفع سعر البترول، وهذا ما يسمح بالاحتراز ضد أية صدمة بترول (مثل صدمة 1998)، وكذا باستمرارية وتحسن ميزان المدفوعات، إذ أن هذه الاستمرارية وهذا التحسن ضروريان لخلق مناخ ملائم للاستثمار والنمو. وبعد اتخاذ هذه الإجراءات الوقائية للاقتصاد، فانه تبقى موارد متوفرة لدفع ديناميكية النمو في مجال الميزانية، من خلال توسع نفقات التجهيز لمشاريع أحسن استهدافاً وأفضل متابعة.¹

2- في المجال المالي

إن اقتصاد السوق لا يمكن أن يتطور ويعطي ثماره من النمو، إذا ما بقي القرار العمومي خاضعاً لثقافة الاقتصاد المسير إدارياً، كما هو الحال منذ سنوات عديدة، حيث ليس هناك مستوى للموارد، وليس هناك استمرارية اقتصاد كلي، يمكن أن يضمن النمو دون إدخال ترشيد إدارة الشؤون العمومية ضمن ثقافة الدولة، ولكي تجد الموارد المتوفرة أمامها مسائل فعالية النفقات العمومية اتخذت الإجراءات التالية:²

- ضرورة تسديد الخزينة لبعض المتأخرات في الدفع وتسديد خدمة الدين الناتج عن تطهير محفظات البنوك.
- رفع مستوى الادخار المالي بوتيرة يمكن أن تكون متزايدة، وان تعباً عن طريق ترقية الأدوات المالية ومكافأة مالية جذابة.
- تحسين السيولة المصرفية ووضع السوق النقدية ما بين البنوك.
- توفر تمويلات متعددة الأطراف ومن مؤسسات جهوية، هذه التمويلات يمكن تسيرها من قبل البنوك.
- استمرارية تخفيض معدلات الفائدة من اجل توفير إطار ملائم لتحسين دائم للموارد.
- الترخيص بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية لغير المقيمين.

¹ بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العملة، دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2010، ص 73، 74.

² لكحل ليلي، السياسة النقدية ومسارها، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1999، ص 118.

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

- إصدار سندات من الشركات القابلة للاستمرار وكذا التسجيل في البورصة.
 - 3- في مجال المبادلات
 - تمثل الإجراءات المتخذة في هذا المجال في ما يلي:¹
 - العمل على الحد من نمو الكتلة النقدية.
 - تطبيق قانون 89-12 المتعلق بالمنافسة والأسعار.
 - تخفيف التعريفات الجمركية.
- في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عمدة الجزائر في 1991/09/30 إلى تبني إجراءات جديدة تنص على:
- تخفيض قيمة الدينار من 18.5 إلى 22.5 دينار للدولار
 - رفع سعر الفائدة حتى يصبح موجبا بالقيمة الحقيقية.
 - العمل على تحقيق رصيد موازي في حدود 4.9% من الناتج المحلي الخام.
 - رفع الدعم عن أسعار السلع والخدمات.
- كل هذه الإجراءات، تندرج في إطار التصدي إلى الاندماج في النظام العالمي الجديد، تحت ظل العوامة، التي من مظاهرها المنظمة العالمية للتجارة التي هي اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العوامة الاقتصادية.
- المطلب الثاني:** اتفاقية التمويل الموسع 1995-1998 :
- يعتبر برنامج التمويل برنامجا متوسط المدى، مدته 3 سنوات أي ابتداء من افريل 1995 إلى غاية مارس 1998، تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قدر ب: 1169.28 دج وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق، قسم هذا المبلغ إلى دفعات، حيث يتم تحديد الأولى بمجرد الموافقة على رسالة البنية المتضمنة برامج التصحيح الهيكلي.
- لقد كانت أهداف اتفاقية التمويل الموسع تدور حول مجموعة من النقاط أهمها:
- أ- تحقيق نسبة عالية من النمو، حيث تسعى السلطات إلى تحقيق معدل حقيقي متوسط للناتج المحلي الخام خارج المحروقات يعادل 5% خلال فترة البرنامج، وهذا قصد امتصاص فائض اليد العاملة.
 - ب- الوصول بمعدل تضخم إلى نفس مستوى معدل التضخم في الدول الصناعية.
 - ج- تقليص آثار التصحيح الهيكلي على الطبقات المحرومة.
 - د- التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري، وذلك لانتقال العجز من 6.9% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1994/1995 إلى 2.2 % لسنة 1997/1998 .

¹ بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 75

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

هـ- العمل على استقرار أسعار الصرف والسعي من اجل تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات التجارية الخارجية.

و- رفع القيود الجمركية وتحرير التجارة الخارجية.

ز- ترقية الادخار الوطني بـ: 5.5% نقطة بالنسبة للنواتج الداخلي الخام للفترة 1995/1994 و 1998/1997.

ح- توجيه الجهود نحو توزيع الموارد.

أما عن الإجراءات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف:

1- انتهاج سياسة ميزانية محكمة لتحقيق فائض ابتداءً من 1996-1997 ، ومن اجل ذلك سطر البرنامج الحكومي زيادة إيرادات الدولة في الفترة الممتدة بين سنة 1995/1994 و 1998/1997 بـ 10,5% من الناتج الخام، وانخفاض النفقات بـ 1,50%.

2- انتهاج سياسة نقدية محكمة وذلك لتقليص التضخم وتحفيز الأعوان الاقتصادية من خلال¹:

أ- إدخال عمليات الورق المفتوحة في الورق النقدية.

ب- إنشاء البورصة.

ج- تطبيق أسعار فائدة موجبة.

3- إصلاح القطاع العام وتطوير التجارة وإنشاء الشركات القابضة.

4- تحسين نظام الحماية الاجتماعية، وذلك عن طريق:

أ- إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب.

ب- وضع نظام لتأمين البطالة .

ج- التركيز على الاستثمار الخاص.

المطلب الثالث: الإجراءات الناتجة عن اتفاق افريل 1994.

بداية من سنة 1994 ،ازدادت الوضعية الاقتصادية تأزما أمام مواجهة العولمة، لجأت الجزائر إلى عقد اتفاق

مع صندوق النقد الدولي ، يهدف إلى:²

- العودة إلى النمو الاقتصادي.

- تشجيع الاستثمار وتوفير مناصب الشغل.

¹ باصور كمال، اثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي ،حالة الجزائر 1990 / 2012،رسالة ماجستير ، جامعة المدية،2013، ص82

² لكحل ليلي ، مرجع سبق ذكره،ص123

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

- الوصول بنمو الناتج المحلي إلى معدل مستهدف 3% سنة 1993 و6% سنة 1996 لتحقيق هذه الأهداف تتخذ الإجراءات التالية:

- 1- تخفيض قيمة الدينار بـ40.17% ، قصد تحديد نظام التجارة الخارجية.
 - 2- وضع برنامج تحديد التجارة الخارجية.
 - 3- العمل على تقليص عجز الميزانية إلى مستوى 33% من الناتج المحلي الخام.
 - 4- إدخال نظام الشبكة الاجتماعية في العمومية.
 - 5- تأسيس صندوق البطالة.
 - 6- متابعة تحرير نظام الأسعار و ذلك بالمرور من نظام الأسعار القصوى إلى نظام الهوامش القصوى إلى نظام الأسعار الحرة.
 - 7- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل تدخل البنك المركزي في الورق النقدية بـ20%.
- بالإضافة إلى إجراءات سابقة، فإن قانون المالية لسنة 1995، يتضمن مجموعة من الإجراءات أهمها تقليص مجالات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية و الاستفادة من رؤوس الأموال الدولية:

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد الموارد المالية، في إطار التغيرات الجارية على مستوى الاقتصاد الجزائري، ضمن الإصلاحات الاقتصادية، ويشمل تحرير حركات رؤوس الأموال وإنشاء بعض الهيئات القائمة على ترقية الاستثمار.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير رؤوس الأموال

❖ من بين الإصلاحات التي باشرتها السلطات الجزائرية، هو تحرير حركات رؤوس الأموال وتحرير التجارة الخارجية، وذلك بإلغاء القيود التي كانت موجودة من قبل، واتخذ مسعى الإصلاحات في هذا الإطار مستويين¹:

- 1- على مستوى الاستثمارات الأجنبية: وذلك عن طريق:
 - إدخال تنظيم مرن لتسيير حركات رؤوس الأموال.
 - تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وإصدار تشريعات في إطار القانون المشترك للأعمال.
 - تشجيع الاستثمار والحد من القيود المخالفة للرشادة الاقتصادية.

2- على مستوى التنظيم الجديد للتجارة الخارجية وذلك ب:

- 1) تحرير التجارة الخارجية من خلال التقليص التدريجي للقيود والعراقيل الإدارية.
- 2) البحث عن الفعالية الاقتصادية و المردودية المالية المتعلقة بالتجارة الخارجية .

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص153

3) التعامل بالأسعار النسبية وربط الأسعار المحلية بميكلة الأسعار الدولية وهكذا ما يستوجب أن يتم

المطلب الثاني: الهيئات المساعدة على ترقية الاستثمار:

سعيها منها لترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات وأجهزة تتكفل بهذه المهمة تمثل الدول وتكون قريبة من المستثمر المحلي والأجنبي، ومن بين هذه الهيئات تجدد: مجلس النقد والقرض، وكالة الترقية ودعم متابعة الاستثمار، مجلس الخوصصة، مجلس المنافسة، وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتخصص هذا المطلب للتطرق إلى مجلس النقد والقرض ووكالة الترقية ودعم و متابعة الاستثمار.

أولاً: مجلس النقد والقرض .

يعد هذا المجلس متابعة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما اسند لمجلس النقد والقرض عدة مهام منها إصدار قرارات مطابقة للمشاريع المقدمة، وفي هذا العنصر ستعرف على نشأة مجلس النقد والقرض ، صلاحياته، كيفية الحصول على رأي المطابقة من طرف المجلس.¹

1- نشأته وصلاحيته: لقد اتخذ مجلس النقد والقرض منذ صدور القانون 90-10 جملة من الأنظمة قصد تنظيم النشاط المصرفي ، وإدخال المرونة اللازمة للتعامل وتسهيل تنفيذ القانون، وتمثل هذه الأنظمة في :

أ- الأنظمة العامة المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.

ب- الأنظمة الخاصة بقواعد التسيير وكيفيات تطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية.

ج- القواعد الخاصة بمراقبة الصرف والتجارة الخارجية.

د- الأنظمة المتعلقة بسد وإصدار النقود، وكيفية تداول العملة النحاسية و الأوراق النقدية وحسب قانون النقد والقرض 90-10 ، يمارس المجلس عدة صلاحيات باعتباره مجلس إدارة البنك المركزي من جهة، وباعتباره سلطة نقدية تصدر أنظمة وتراعى تنفيذها.

و الجدول التالي يبرز هذه الصلاحيات.¹

¹ بلعروز علي، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 41

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

جدول رقم 1: صلاحيات مجلس النقد والقرض

صلاحيات المجلس باعتباره مجلس إدارة البنك	صلاحياته بصفتها كسلطة نقدية
<ul style="list-style-type: none"> - إدارة شؤون البنك المركزي. - إحداث لجان من بين أعضائه يستشيرها ويحدد صلاحياتها. - الالتجاء إلى أية مؤسسة (عامة / خاصة) لا بد من الرأي والاستشارة. - إحداث بعض الهياكل الاستشارية وسلطة التنظيم العام وسلطة الموافقة و الإصدار و الأنظمة. 	<ul style="list-style-type: none"> - الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وتعديل هذه التراخيص والرجوع عنها. - الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية. - تفويض صلاحيات فيما يخص تطبيق نظام الصرف.

المصدر: نقلا عن رسالة ماجستير - باصور كمال -

وقد أعيد النظر في صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر من خلال إصدار الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 حيث تم الفصل بين وظيفة مجلس النقد والقرض ووظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر.

حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته محافظ يساعده 3 نواب ومجلس الإدارة ومراقبان (المادة 02 من الأمر 01-01)، مهما كان مجلس النقد والقرض فيتكون من ثلاثة أشخاص يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية ويتم تعيينهم في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية وذلك طبقاً للمادة 10 من الأمر 01-01 المعدل والمتمم.

2- مهامه:

إن مجلس النقد والقرض مكلف بدراسة الملف الاقتصادي الذي يقدمه كل مستثمر محتمل، بعد الدراسة يقوم المجلس باتخاذ قرارات المطابقة لكل مشروع استثماري يقدم، كما يجب أن يتم اتخاذ قرارات في اجل أقصاه شهرين.

فلإنجاز مشروع استثماري يجب أن يحصل المستثمر الأجنبي على إعلان المطابقة، من طرف مجلس النقد والقرض، ويحدد التنظيم رقم 90-03 المؤرخ في (1990/09/08) مجلس النقد و القرض شروط الاستثمار الأجنبي وإجراءات الحصول على إعلان المطابقة.

ثانيا: وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمارات :

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

سعيًا لترقية الاستثمارات، قامت الجزائر بإنشاء هيئة خاصة تعرف باسم: وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI)¹، وتتولى هذه الوكالة مهمة دعم و توجيه المستثمرين وكذا متابعتهم، إضافة إلى قيامها بنفس مهام مجلس النقد والقرض. ومن بين المهام التي تتولاها الوكالة:

- دعم ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- تسهيل للمستثمرين كافة الإجراءات اللازمة للاستثمار من خلال « الشباك الوحيد».
- إشعار المستثمرين كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعوه وتبليغهم قرار منح المزايا المطلوبة ورفضها
- تحديد المشاريع التي تهم الاقتصاد الوطني .
- القيام بالدراسات والبحث - التطوير من خلال : المشاركة في تحديد المناطق الحرة والمناطق الخاصة ، ترقية المواقع والمنشآت لإقامة المشاريع، بحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.
- الاهتمام بالترقية والإعلام، وذلك من خلال تنظيم الندوات والملتقيات والمنتديات و الأيام الدراسية والإعلامية، وإصدار الدلائل والمطبوعات والمطويات المتعلقة بفرض الاستثمار حسب المناطق

المطلب الثالث: فعالية الاستثمارات العربية في الجزائر

بلغ حجم الاستثمار العربي الإجمالي في الجزائر 50 مليار و 8 ملايين دينار، تشارك فيه 14 دولة عربية بين متعاملين عموميين وخواص، خلال الفترة الممتدة بين 1993 و2007، حيث سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 153 تصريح لإنجاز مشاريع استثمارية عربية، واحتلت سوريا الصدارة في عدد المشاريع المصرح بها إذ بلغ عددها 40 مشروع بنسبة 26.14 بالمئة، متبوعة بتونس التي صرحت بـ 33 مشروع بنسبة 21.57 بالمئة، بينما لم تصرح كل من المغرب واليمن سوى بمشروعين اثنين بنسبة مئوية تقدر بـ 1.31%.

وبخصوص العملية التمويلية لهذه المشاريع فقد سجلت الأردن وليبيا الحصة الكبرى إذ قدرت نسبة تمويل المشاريع أكثر من 21% لكليهما، تليهما البحرين بـ 12.36% ومصر بنسبة 10.07%، في حين لم تتعدى حصة تمويل المشاريع 0.98% بالنسبة لفلسطين و 0.68% بالنسبة للعراق.

والى غاية 2003 تم توفير 11500 منصب عمل، كما أن المشاريع العربية تجاوزت 700 مليون دولار خلال سنة 2007².

¹ نفس المرجع السابق، ص33

² بركان زهية، مرجع سبق ذكره، ص134

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

الجدول رقم 2 يبين: توزيع المشاريع العربية المصروح بها من 1993 إلى أكتوبر 2007

البلد	عدد المشاريع	النسبة المئوية للمشاريع	المبلغ بالمليون د ج	النسبة المئوية للمبلغ	مناصب العمل	النسبة المئوية لمناصب العمل
فلسطين	5	3.27	489	0.98	127	1.11
السعودية	3	1.96	518	1.04	245	2.13
البحرين	4	2.61	6179	12.36	769	6.7
مصر	17	11.11	5034	10.07	1323	11.53
الامارات	3	1.96	2249	4.5	128	1.12
العراق	5	3.27	347	0.69	151	1.32
الأردن	21	13.73	10826	21.65	1066	9.29
لبنان	5	3.27	984	1.97	1404	12.23
ليبيا	10	6.54	10601	21.20	756	6.59
المغرب	2	1.31	502	1.00	106	0.92
قطر	3	1.96	3869	7.74	374	3.26
سوريا	40	26.14	4869	9.74	2513	21.89
تونس	33	21.57	2462	4.92	1683	14.66
اليمن	2	1.32	1079	2.16	833	7.26
	153	100	50008	100	11478	100

المصدر: بركان زهية رسالة ماجستير

- المجالات التي استفادت من الاستثمار¹.

من أهم المجالات التي استفادت من الاستثمار العربي المصروح به ، والتي لاقت اهتمام المستثمرين العرب هي: الفنادق، الاتصالات ، المراكز التجارية ، مواد البناء، الصناعة النسيجية، و الاهتمام بالقطاع الخدمات بدرجة اكبر، يكون سوقه مربحة و تتصف بالحركية، واستعادت رأسمال المستثمر لا تحتاج عادة إلى مدة زمنية طويلة في حالة تغيير النشاط .

¹ بن عزوز علي، محاضرات في النظرية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص103

- وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى ضرورة تنظيم العقار العمومي، وإيجاد صيغ قانونية لحيازة الأراضي التي تقام عليها هذه المشاريع التي تمنح في الجزائر عن طريق الامتياز.

كما انه يجب أن تصاحب هذا الإقبال على المشاريع في الجزائر، منظومة مصرفية تمنح التسهيلات اللازمة لإنجاح أي مشروع، وكلما تطورت هذه المنظومة كلما اتسعت آفاق الاستثمار العربي أو الأجنبي.

المبحث الثالث: اثر استقلالية البنك المركزي على مسار السياسة النقدية.

بصفته مستقلا عن السلطة التنفيذية وكذا الخزينة، كان لا بد على بنك الجزائر أن يلعب دورا قياديا في النقد و القرض و الصرف، حيث علية أن يخلق الشروط الملائمة لنمو الاقتصاد الوطني المنتظم و السهر على ضمان الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة الوطنية.

وبد سنوات من صدور قانون النقد و القرض و اعتبار بنك الجزائر مستقلا، فان هذا الأخير استطاع تحقيق اغلب الأهداف المسطرة خاصة فيما يخص استقرار العملة وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة كمايلي:

المطلب الأول: الايجابيات¹

- من الايجابيات التي ظهرت على الساحة المالية وكذلك المتعلقة خاصة بالسياسة النقدي مايلي:
- بعد صدور قانون النقد و القرض ، ظهر بنك الجزائر كسلطة نقدية قوية وذات مصداقية وشفافية.
 - انتهاء مرحلة تشتت و انقسام السلطة النقدية بيت عدة مراكز قرار ، و التي كان عليها الحال في السابق(وزارة المالية ، بنك الجزائر، الخزينة العمومية ،...) وهكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي و المالي.
 - بعدما كان بنك الجزائر لعدة سنوات مؤسسة إصدار نقدي فقط لفائدة الخزينة تمكن الآن من الوصول إلى سلطة نقدية حقيقية ذات نوعية، إلا أن هذا لا يجعلها في منأى عن الضغوط المباشرة و غير مباشرة.
 - فترة تعيين المحافظ و نوابه أعطت ضمان أكثر لاستقرار الأهداف وكذلك تعيين أربعة أعضاء من مجلس النقد و القرض(الذي يقدر مجموعة أعضائه بسبعة) بمرسوم من رئيس الجمهورية، وبعيد عن إدارة الحكومة يشكل ضماناً وحمياً لبنك الجزائر ضد الضغوطات المحتملة من طرف الحكومة مع العلم أن اتخاذ القرار يتم بالأغلبية البسيطة، كما أن إنهاء فترة عمل المحافظ لا يمكن أن تتم إلا في حالة عدم القدرة على المواصلة أو لغش كبير صادرا عنه.
 - تمكن مجلس النقد و القرض من وضع الميكانيزمات الضرورية لممارسة النشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق.

¹ شملول حسينية، مرجع سبق ذكره، ص 187

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

- الانتقال إلى استخدام أدوات السياسة النقدي غير المباشرة بشكل أيضا تطور أو تقدما كيفيا في سير السياسة النقدية، من هذه الأدوات: مزادات اذونات الخزينة ومزادات القروض و الاحتياطي الإجباري و السوق النقدي بمعدلاتها بعد إقامتها في 1989 .
- إلى جانب إدخال قواعد الحزر التي يكمن هدفها في حث البنوك التجارية على ترشيد القرض، وتحسين كيفية جمع الموارد مما يجعل اللجوء إلى الموارد التضخمية محدودا.
- كما أن قواعد الحزر المفروضة على كل مؤسسة قرض قد تم تحديدها، كما تم وضع شروط إنشاء مؤسسة القرض الأجنبية و اعتماد عدة بنوك أجنبية ووطنية خاصة.
- مهمة بنك الجزائر الاساسية و المتمثلة في التحكم في التضخم قد أنجزت كما ينبغي حيث معدلات التضخم انخفضت مع نهاية 1996 بعد إتباع سياسة مالية تقييدية و سياسة دخول متشددة و سياسة نقدية حازمة و حذرة ليصل إلى 18.07% ثم 7% مع نهاية مارس 1997، و الملاحظ أن هذا قد حدث في مرحلة تحرير الأسعار، و الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في السنوات الأخيرة (1990-2000).

- جدول رقم 03¹

تطور معدلات التضخم في الفترة (1990-2000) الوحدة %.

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدلات التضخم	17.6	25.5	32.0	20.54	29.05	29.78	18.70	5.70	5.00	3.00	2.60

المصدر البنك الجزائري (نقلا عن شملول جبينه ، رسالة ماجستير ، ص 189)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن البنك المركزي لم يتحكم جيدا في السنوات الأولى من التسعينيات في نمو الكتلة النقدية وبالتالي في التضخم إلا أن التحكم فيه بدا يظهر أكثر ابتداء من 1996

المطلب الثاني: السلبيات.

* تجدر الإشارة إلى انه بعد صدور قانون النقد والقرض واستقلالية بنك الجزائر لم تتحقق كل الأهداف مباشرة حيث:

- استمرت البنوك في تمويل مؤسسات مفلسة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسير محفظة لوراقها المالية .
- تضاعف إجمالي الائتمانات المستحقة للحكومة ثلاث مرات .

¹ شملول حسينة، مرجع سبق ذكره، ص 194

- زيادة حجم الكتلة النقدية ب 22% على مدى الفترة (1992 – 1993) أو زيادة السيولة المفرطة التي زادت بأكثر من أربع نقاط مئوية من نهاية 1991 إلى نهاية 1994.
 - زيادة سيطرة البنك المركزي، خاصة على وزارة المالية.
 - عدم تطور بنك الجزائر الذي لا يخضع لمراقبة لجنة الحسابات.
- المطلب الثالث: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر¹:**

تتبع الرغبة في استقطاب الاستثمار الاجنبي من الاثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، و التي عادة ما تكون سببا في الازمة ونتيجة لها. وهذه الاثار هي:

أعلى مستوى المديونية: يعتبر الاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يرتب اية التزامات بالدفع على عاتق الدولة. و باعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب سير الديون الخارجية، فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ب- على مستوى العمل: يعتبر التشغيل احد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، و ينظر إلى الاستثمار الاجنبي المباشر على انه وسيلة لخلق مناصب العمل. و العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العملة تتسم بالتعقيد، خاصة وان تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية، فلقد تضاعف مخزن الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي ما بين 1985 – 1992 ثلاث مرات، إلا ان مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في الفترة الا ب 12%.

و تتوقف قدرة الاستثمار الاجنبي المباشر على إحداث اثر اجابي على العمل وعلى مضمون هذا الاستثمار. ففي حالة أحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة.

إلا ان الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثار على اعادة التوزيع القطاعي للعمل و على نوعيته و انتاجيته , و ليس على الحجم الجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما.

ج . التحويل التكنولوجي : ويظهر هذا الاثر – بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم – من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الاجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة و العالية , خاصة اذا ستبعب ذلك مساعدات تقنية و تكويننا للعمال المحليين . كما ان المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء و الاستمرار .

يطرح التحويل التكنولوجي في الواقع مشكلة التحكم في التكنولوجيا من قبل الدول التي تريد استعمالها , وهذا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للإبداع مترابط و متكامل و منسجم , ياخذ بعين الاعتبار و

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 254، 253.

فوراتها من عوامل الإنتاج و حاجات السوق الفعلية الآنية و المستقبلية , كما أن التحويل التكنولوجي ليس أكيدا لكون التكنولوجيات المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف و واقع توليفة عوامل الإنتاج في الدول النامية .

د . التجارة الخارجية : هناك دراسات عديدة حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمبادلات التجارية منها رأى (KOJIMA) المبني على أساليب المزايا النسبية للدول , حيث يبين في دراسته للاستثمارات الاجنبية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيانات خلال السبعينيات , ان الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم المبادلات الدولية عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ (كالصناعات كثيفة العمل بالنسبة للدول النامية) .¹

المبحث الرابع : الآثار المرتقبة في المجال المالي و المصرفي و الجزائري وفقا لاتفاقية «G A T S» .

من بين المشاكل الأساسية التي قد تواجه القطاع الـ «GATS» ، هو عدم قدرة المؤسسات المصرفية الجزائرية الصغيرة الحجم ، على تطور وتقديم خدمات متكاملة شاملة ، وخصوصا في المجال الاستثماري والمالي . ومواجهة الالتزامات المدرجة في إطار منظمة التجارة العالمية ، الخاصة بالخدمات المالية ، فان الجزائر مضطربة إلى البدا في فتح الاسواقها على موردي هذه الخدمات ، وعليه فان الانعكاسات قد تكون مكلفة ، كما أنها تكون مرتبطة بحجم انتشار الخدمات المصرفية بحيث أن الجزائر تعتبر من بين الدول العربية التي قامت بوضع شبكات المصارف ، وتأسيس الفروع ، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية والاستثمارية ، بغرض توفير تغطية اشمل لاحتياجات الأفراد .

إن جوهر الاتفاقية بشأن تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية ، يمكن في الالتزامات التي تنصدر بفتح الأسواق و الامعاملة الوطنية ، وعليه فان الانضمام للجزائر إلى المنطقة العالمية للتجارة ، عدة انعكاسات على هذا المجال ، نتطرق إليها فيما بعد ، أي بعد التطرق إلى العولمة المالية وأسبابها.²

المطلب الأول: العولمة المالية وأسباب ظهورها.

لقد ظهرت العولمة المالية في عقد التسعينيات، وهي تتميز بتكثيف التجارة عبر الحدود، و بزيادة التدفقات المالية و تدفقات الاستثمارية الأجنبي .

فقد زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين ، حيث شهد العالم في السنوات الماضية ، إحدانا هامة كالأزمات المالية الحادة ، التي تعرضت لها كل من المكسيك سنة 1995

¹ احمد محمد مندور ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية الدار الجامعية ، مصر، 2003، ص125

² كمال أمين الوصال ومحمود بونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص63

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

، دول جنوب شرق آسيا 1997، البرازيل 1998، الاتحاد السوفياتي سابقا 1999، بالإضافة إلى ذلك ظهور العملة الأوروبية الموحدة « اليورو» ، وتأثيرها على الاقتصاد العالمي¹.

إن ظاهرة العولمة المالية تتمثل في « في زيادة حركة رؤوس الأموال ، وتنقلها عبر الحدود الوطنية والإقليمية ، فهي بذلك قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة ، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا إن تم استعمالها واستغلالها بشكل جيد²» ، خاصة لدول النامية.

ومن بين أهم الأسباب والدوافع التي كانت وراء ظهور العملة المالية نذكر³ :

1) وجود فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال : ذلك أما الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي ، تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة ، لذا أصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد العالمي ، أفضل مما لو بقيت في الداخل ، أو تستثمر بمعدلات فائدة منخفضة في الدول المصدرة لها .

2) التقدم التكنولوجي :

تلعب شبكات الاتصال ونقل المعلومات ، التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم ، دورا هاما في ربط الأسواق المالية العالمية ، مما يسمح للمستثمرين بمواكبة التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

3) الصعود الرأسمالية المالية :

يقصد بها الأهمية المتزايدة لراس المال ، التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية المصرفية وغيرها لمصرفية، ولهذا أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات البورصات العالمية ، والتي تؤدي إلى نقل ثروة العينة من يد مستثمر إلى آخر بدون عوائق .

4) عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب فوائد المالية :

لقد حدثت موجة عارمة من التدفقات لرؤوس الأموال الدولية ، ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية ، التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فالتجهدت إلى الخارج بحثا عن الفرص استثمار أفضل ، ومعدلات عائدة أعلى.

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002

² محمد الأطرش، حول تحديات العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص15

³ عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات، القاهرة، مكتبة مديولي، 2000، ص37

5) التحرير المالي والمحلي والدولي : لقد ارتبطت التدفقات الرأس مالية ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي ، وقد زاد معدل نمو التدفقات و سرعته خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، وذلك بعد السماح للمقيمين و غير مقيمين ، بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة ، إلى العملة الأجنبية ، واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية .

المطلب الثاني : أهم الانعكاسات الايجابية والسلبية على المجال المالي و المصرفي الجزائري.

1- الانعكاسات الايجابية على المجال المالي والمصرفي :

أهم الانعكاسات الايجابية المرتقبة على هذا المجال هي:

أ- تقويم المنافسة و الحد من الاحتكارات القائمة في هذا القطاع ، وذلك بتوفير الخبرات و الكفاءات المهنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية .

ب- تطورا لقطاع المصرفي الجزائري بسبب انفتاح الأسواق الجزائرية أمام موردي الخدمات المصرفية .

ج- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية ، و بالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية التي أثقلت بها الجزائر.

د- إن الانفتاح المالي ، قد يمكن الجزائر من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، للحصول على ما تحتاجه من الأموال ، لسد النقص في المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمارات ، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النوم الاقتصادي .

هـ- ينجم عن الإنتاج المالي زيادة الاستثمار الأجنبية في الدول النامية كالجزائر، وهذا يتبعه التكنولوجيا إلى هذه لأخيرة، بإضافته إلى تخفيف كلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين

2- انعكاسات سلبية على المجال المالي والمصرفي:

ابرز الانعكاسات السلبية هي:¹

أ - إن تحديد حركة رؤوس الأموال ، مع صعوبة التحكم في حركة دخولها وخروجها سيؤثر على السياسة النقدية، حيث غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسيع النقدي وكذلك زيادة في السعر الصرف الحقيقي، مما قد يتسبب في حدوث أزمات فجائية خطيرة، والمثال على ذلك هو ما حدث في دول شرق آسيا ، حيث تسبب خروج رؤوس الأموال الضخمة ، في انهيار تام لاقتصادياتها.

ب- إن فتح الأسواق بشكل مباشر، سيؤدي إلى توفر مصارف أجنبية بكثرة، هذا ما جعل المصارف المحلية والخاصة الصغيرة منها، تحت المنافسة غير المتكافئة وما قد يترتب عنها من مخاطر الإفلاس

¹ لكحل ليلي، مرجع سبق ذكره، ص167

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

ج- أن فتح الأسواق سيؤدي إلى مواجهة مشاكل مختلفة خاصة المتعلقة بقيمة سعر الصرف وأثره على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي.

د- هناك مخاطر ناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية خاصة قصيرة الأجل منها، كمخاطر التعرض لهجمات المضاربة، ومخاطر هروب الأموال الوطنية ودخول الأموال القذرة، وكذا إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية النقدية.

و- أن الاستثمارات الأجنبية تأتي لخدمة التجارة الخارجية، بدافع تحقيق الربح الوفير والسريع، وعليه فإن القول بان تحرير التجارة، وجلب الاستثمارات الأجنبية، له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، تعترضه عدة تحفظات ذلك أن كثيرا ما يكون النمو والأداء الجديد للاقتصاد، هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية وليس العكس، لان هذه الاستثمارات تذهب إلى الدول التي نجحت في رفع وزيادة معدلات نموها، أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الاستثمارات ورفع معدل نمو

المطلب الثالث: كيفية مواجهة الآثار السلبية على المجال المالي والمصرفي الجزائري

بهدف مواجهة الآثار السلبية يجب اغتنام الفرص المتاحة، خاصة خلال فترة السماح والمعاملة التفضيلية، بحيث يجب أن يفتح المجال خلال هذه المرحلة أمام الاستثمار الأجنبي، وإقامة عقود شراكة بهدف تطوير هذا القطاع ومواكبته للتكنولوجيات الحديثة المستعملة في المصارف الأجنبية، لكن قبل ذلك يجب تحضير منظومة قانونية مستقرة ومسايرة للقانون الدولي في هذا المجال، وكذلك المحافظة على استقرار العملة الوطنية، وذلك بهدف توفير كل الظروف المناسبة والمشجعة للمستثمرين والأجانب، للمساهمة في تطوير هذا القطاع.

انه غالبا ما تنتج الاستثمارات إلى الدول ذات الوضعية الاقتصادية الجيدة أو الحسنة، لذا يجب الاعتماد عدة إجراءات لجلب هذه الاستثمارات، كالعامل على الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلية، وتسيير المرافق العمومية و بشكل محكم، وتدعيم القطاع المالي.

أن تحرير الاستثمارات الدولية، قد يؤدي إلى حدوث تدفقات كبيرة ومفاجئة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، الباحثة عن الربح السريع، والتي تحدث أثار أضرار بالاستقرار الاقتصادي، لذا يجب تحصيل الاقتصاد الوطني لمنع حدوثها، كما ينبغي تأمين الاقتصاد الوطني ضد مخاطر تدويل مدخراته الوطنية، وعدم السماح بتحويلها نحو الخارج، والتصدي بحزم المضاربات المالية، سواء من جانب المستثمرين المحليين أو الأجانب، كي لا تتحول إلى نشاط مهيم.

ومن جهة أخرى، يجب البحث عن السياسات والإجراءات الفاعلة، لجلب الاستثمارات التي تؤدي إلى تدفقات كثيرة لرؤوس الأموال طويلة الأجل.

أن المنظمة العالمية لتجارة ومن خلال اتفاقية الاستثمار، فهي تنادي بتحرير الاستثمار لصالح شركات الدول المتقدمة، على حساب مصالح الدول الوطنية وذلك من خلال حرمان الدول النامية من وضع قيود على

الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة

الاستثمارات ، ومن جهة أخرى عدم التزام الشركات متعددة الجنسيات بالامتناع عن فرض أسعار احتكارية والتلاعب بالأسعار

وعليه فان تأهيل القطاع الخدمات المصرفية يتم عن الطريق التوفيق أو ملائمة إجراءات وأنماط العمل في المؤسسات المصرفية، مع إجراءات وأنماط العمل المعيارية السارية في المؤسسات المصرفية المالية العالمية ، كما تتطلب عملية التأهيل الاتجاه نحو إنشاء البنوك والشركات المالية العاملة في المجال الاستثمار ، وذلك لتقديم القروض الاستثمارية .

للإشارة فانه هناك توسيع لشبكة البنوك والمؤسسات المالية للجزائر ، وذلك بدخول مستثمرين أو مؤسسات أجنبية في هذا المجال وهو ما قد يؤدي إلى توجيه الاستثمارات نحو النشاط أكثر مرودية وضمن للأموال من خلال القيود التي تفرضها الجزائر، و ذلك من خلال استعمال الطرق والتقنيات الحديثة لتشهير هذه المؤسسات والأموال، والاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، مع الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات على المستوى الدولي وتقنيات الأسواق.

كما أن دخول الجزائر في الشبكة المالية الدولية، يسمح لها بان تستفيد بمزاياها وتحاول تفادي مساوئها، والاستفادة من دروس التجربة الجنوب السي، بمعنى عدم الربط الكلي للاقتصاد بالبورصات، بل بالاستثمار المباشر.

وفي هذا الصدد نسجل دخول البنوك الأجنبية بشكل كبير إلى الجزائر سواء الأمريكية، الفرنسية، أو العربية ،حيث بدأت مزاوله نشاطها منذ سنوات.¹

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره،ص293

خاتمة الفصل :

استخلصنا في هذا الفصل أن السلطات الجزائرية باشرت إلى تبني إصلاحات على كافة المجالات للحاق بركب العولمة، فالعولمة المالية انتشرت بشكل كبير في الدول حتى في الدول النامية ومما ساعد في ذلك عوامل كثيرة منها التقدم التكنولوجي، وسياسات الانفتاح المالي، وتحرك رؤوس الأموال وحتى الشركات المتعددة الجنسيات. ولقد أثبتت التجارب إن العولمة المالية بالنسبة للدول المالية كثيرا ماادت إلى حدوث أزمات وصددمات مالية مكلفة، لذلك تسعى الجزائر إلى تطوير بيئتها المصرفية والمالية بما يتناسب مع قدرتها ومتطلبات الاتفاقيات الدولية.

خاتمة عامة

إن إشكالية بحثنا تدور حول الآثار المترتبة على فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة الاقتصادية والمالية .ولإثراء هذا الموضوع، تناولنا المفاهيم الأساسية وماهية العولمة ، ونشأتها، وعرفنا أن هذه الأخيرة ليست حديثة النشأة وإنما مفهوم العولمة يعود إلى اوائل القرن الخامس عشر

لكن في السنوات الأخيرة من الثمانينات وبداية التسعينات ، تطور المفهوم واخذ في التوسع .ليشمل الجانب الثقافي و الاجتماعي ويتركز أكثر في الجوانب الاقتصادية والمالية ، وتطرقنا إلى هذا الجانب من خلال المراحل التي مرت بها العولمة. والدوافع والأسباب ، ثم مظاهر العولمة ، وقنوات الترابط العالمي .

ثم انتهينا في الفصل الأول إلى الوجه السلبي للعولمة، وكيفية التصدي إلى مخاطرها من خلال آراء أنصار العولمة ومعارضيه.

ومن ثم تعرضنا إلى مفهوم السياسة النقدية ودورها والآثار المترتبة على فعالية السياسة النقدية في ايطار نظام اقتصادي عالمي، ثم تعرضنا إلى أدوات سياسة النقدية و التحديات التي تواجه السياسة النقدية

وبعد ذلك رأينا أن تدعم الجانب النظري لموضوعنا بحالة الجزائر ، وعليه تعرضنا إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر ، و المتطلبات الجديدة. تطرقنا إلى الإصلاح المرتبط بقانون النقد والقرض 90-10 ووجدنا أن هذا الأخير كان قفزة نوعية نحو التغيير، بإدخال ميكانيزمات في السوق ، وفسح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وإعادة الاعتبار للنظام المصرفي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي.

ثم انتقلنا إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات، لنجد أن هناك إجراءات عديدة قد اتخذت منها ما تعلق بجانب العمليات الميزانية ، والمالية والمبادلات ، وكذا الإصلاحات الاقتصادية الممثلة في حركة رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات العربية، و الأوروبية.

ولاحظنا أن الجزائر قد استفادة من نسبة تقدر بـ 50 مليون دولار من الاستثمارات العربية من بداية الانفتاح الاقتصادي إلى غاية 2007 .

اختبار صحة الفرضيات

- ◆ بالنسبة للفرضية الاولى نقول انها صحيحة وذلك لان العولمة هي السبب في انتشار الشركات متعددة الجنسيات و كذلك انشاء المنظمة العالمية للتجارة .
- ◆ الفرضية الثانية خاطئة فالعولمة تكون ذات اثر ايجابي فقط اذا ما توفرت الشفافية و المصدقية للبنك المركزي.
- ◆ الفرضية الثالثة خاطئة لان الجزائر في الجانب الاقتصادي لاتزال مغلقة على نفسها لا تتأثر بتيارات العولمة.

◆ الفرضية الرابعة صحيحة فالسياسة النقدية تستهدف معاجة التضخم والحفاظ على استقرار العملة بالدرجة الاولى.

◆ الفرضية الخامسة ايضا صحيحة لان قانون النقد والقرض يعتبر بالفعل من بين اهم الخطوات والاصلاحات التي قام بها الجزائر في مجال السياسة النقدية.

- نتائج البحث:

من خلال بحثنا هذا تمكنا من الإجابة على أسئلتنا و التوصل إلى النتائج التالية:

1/- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير و المتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها، خاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة إلا انه في السنوات الأخيرة يتم التركيز على هذه الأخيرة و الدليل على ذلك الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية في هذا المجال كالجزائر مثلا.

2/- رغم انصياع العديد من الدول نحو فكرة العولمة من خلال انتهاج مظاهرها ومحاولة الاندماج معها، إلا إن البعض لا يزال معارضا لهذه الفكرة من حيث المبدأ.

3/- يتم قياس درجة الاندماج في العولمة من خلال تبني مظاهرها و محاولة الاستفادة من مزاياها، كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، توسيع نطاق التبادل التجاري من خلال التعامل في مجال التجارة الالكترونية و الاندماج الاقتصادي من خلال زيادة الاعتماد المتبادل.

4/- لا مجال لأي بلد في أبعاد اقتصاده عن مجال العولمة لان العولمة الاقتصادية أصبحت واقعا معاشا في جميع المجالات.

5/- لا يمكن للجزائر مواكبة الاقتصاد المعولم إلا بتغيير سياستها الاقتصادية في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي الشمولي و البنوي. وتحسين وضعية المؤسسات المالية و المصرفية.

التوصيات:

نرى أن لكل دولة خصوصياتها و مميزاتها، لذلك لا يمكن الاعتقاد أن ما نجح في بلد لا بد أن ينجح في غيره. فالسياسة التي انتهجتها الجزائر مثلا للاندماج في الاقتصاد العالمي، لا تعني أنها حتما تلقى نفس النجاح في أي مكان وأي زمان، وذلك لاختلاف أساليب التأثير على فعالية السياسة النقدية. التي تتطلب توفير بعض الشروط منها:

- 1- اتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي.
- 2- توسيع السوق النقدية وتطويرها عن طريق التنوع في استعمال أدوات السياسة النقدية، وكذلك السوق المالية.
- 3- تسهيل الإجراءات خاصة الإدارية منها في جلب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، من اجل الاستفادة من خبرة الآخرين سواء في المجال المصرفي أو غيره، وكذا زرع روح المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية.

- 4- اعتماد سياسة استقلالية البنك المركزي، وعدم خضوعه لضغوط أية جهة مهما كانت مكانتها في الدولة .
- 5- المساهمة في التكتلات الاقتصادية ، والبحث عن قنوات جديدة تسمح بتنشيط وانتعاش القطاع المصرفي ككل.

قائمة المراجع

اولاً: قائمة الكتب:

- 1- أحلام محمد أمين الادريسي، العولمة حقيقتها وآثارها، دار النهضة القاهرة 2008.
- 2- أحمد يوسف أحمد، قضايا ومفاهيم، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000.
- 3- ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة المفهوم والأبعاد والظاهرة، المكتب الجامعي الحديث جامعة الاسكندرية، مصر، 2007.
- 4- ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2006.
- 5- عبد القادر تومي، العولمة فلسفتها، مظاهرها وتأثيراتها، دار الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009.
- 6- عمر صقر "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 20
- 7- د. مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم، مؤسسة الوراق، عمان، 2008.
- 8- الحمش منير، العولمة ليست خيار وحيد، الأ هالي للطباعة والنشر، سوريا 1998
- 9- مغاوي شلي علي، اليورو، الآثار على اقتصاديات الدول العربية و العالم، (مصر)، مكتبة زهراء الشرق، 2000.
- 10- محسن احمد الخيضرى، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001،
- 11- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، (منظمتها- شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006،،
- 12- عطوي فوزي، الاقتصاد السياسي، النقود و البنوك و النظم النقدية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربية، 1989،
- 13- احمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية الدار الجامعية، مصر، 2003
- 14- القيسي فوزية، النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار التضامن، بغداد 1994
- 15- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت 1981
- 16- مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2000
- 17- حشيش عادل، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي و النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت 1976
- 18- رشدي شيحة مصطفى، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، لبنان، 1985
- 19- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005
- 20- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006

- 21- ناقة احمد ابو الفتوح ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ن القاهرة ، القاهرة 1998
- 21- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعيةن الطبعة الثانية ، الجزائر، 1999
- 22- قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003
- 23- بن عزوز علي، محاضرات في النظريلت والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- 24- كمال أمين الوصال ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004
- 25- عبد الواحد الغفوري، العولة والجات، القاهرة، مكتبة مديولي، 2000

ثانيا: الرسائل والمذكرات

- 1- عربي فتحي ،الاستثمار الاجنبي المباشر ادراسة حالة الجزائر خلال التسعينات ، رسالة الماجستير مقدمة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر 99 - 2000.
- 2- شرفة حكيمة، دور الصندوق النقدي في الكوكبة الاقتصادية، رسالة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية ،معهد الجزائر ،سنة 98 99.
- 3- بوكار عبد العزيز، تأثير الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوربي على الصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001 / 2002.
- 4- شملول حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ، مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية
- 5- بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2010، ص وعلوم التسيير ، 2001
- 6- لكحل ليلي ، السياسة النقدية ومسارها، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1999
- 7- باصور كمال، اثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي ،حالة الجزائر 1990 / 2012، رسالة ماجستير ، جامعة المدية، 2013

ثالثا: الملتقيات والدوريات

- 1- الخطيب هاشم، تحديات العولمة الاقتصادية و التكنولوجيا في الدول العربية ، تعقيب على ورقة الدكتور فتح الله و لعلو سلسلة الدراسة العربية ،منتدى الفكر العربي عمان 1996.
- 2- اسامة امين الخولي،العرب والعولمة ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1998 .
- 3- الأطرش محمد، العرب و العولمة: ما العمل؟، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

رابعا: المجلات العلمية

- 1- اجنحاني الحبيب، ظاهرة العولمة الواقع و الافاق، في عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب، الكويت، المجلد 28، العدد 1999، 2.
- 2- غير هادر فيلس ،العولمة مصيدة نفسية فقط، في مجلة الصلب العربي فيفري 1998 .
- 3- جيفري ساكس،الاقتصاد الدولي والغاز العولمة ،ترجمة دانيال (عبد الله) ، في مجلة الثقافة العالمية ،العدد 88 ماي / جوان 1998.
- 4- احمد عبد الرحمن احمد، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات، في مجلة العلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، المجلد 26، العدد 01، ربيع 1998.
- 5- العزى غسان، في جذور العولمة و اشكالياتها، منبر الحوار، بيروت، العدد 37، شتاء، 1999.
- 6- عبد الله عبد الخالق، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، في عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والأدب، الكويت، المجلد 28 ، العدد 2، 1999.
- 7- بلعوز علي، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 41
- 8- محمد الأطرش، حول تحديات العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000